جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

نظام المحاصصة السياسية وتأثيره على انتشار الفساد
(دراسة حالة العراق من 2003 إلى 2021)

نوقشت علنا بتاريخ 19/06/2022

إعداد الطالب: عبد الرحمان تمام

إشراف الأستاذة: د.آمال عزلاوي

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم ولقب	(الرتبة العلمية)	الجامعـة	الصفة
د. عبد المجيد رمضان	استاذ محاضر	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
د. مبروك كاهي	استاذ محاضر	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا
د.أمال عزلاوي	استاذة محاضرة	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا

السنة الجامعية: 2022/2021م

الإهـــــداء

إلى والداي الكريمين

إلى تلك التي كلما مشت تنبت الأرض تحت أقدامها ، جنات و بساتين، إلى الحب الأقدم و الأول، إلى التي تزهر الأيام معها .. فلا و رياحين ..... **أمي**

إلى الذي أينما حل، أمطر أمانا و إيمانا و يقين، إلى الذي كان و لازال وفيا إلى قضية فلسطين .....**أبي**

إلى التي يستظل تحت ظلها، نسيم من المودة والرحمة ... إلى ظلال الياسمين .... **زوجتي**

إلى خولة، آمنة، الزبير، عبد الواحد، أحمد حسام الدين و سعد ... إلى عصابة رأسي إلى يوم الدين ..... **إخوتي و أختاي**.

إلى روح الفارس الذي ترجل عن صهوة الحياة، دفاعا عن الوطن و الدين، ليقف شامخا في صروح الذاكرة كالطود المتين .... **جدي الشهيد أحمد تمام**

إلى الصديق الذي بعث لي هديه من رب العالمين، إلى الذي كان داعما لي في كل حين صديقي..... **خالد زروقي**

إلى جميع الأقارب و الأهل و إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد، إلى كل من مر على الذاكرة من الحاضرين و الغائبين.

اليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.

عبد الرحمان تمام

الشكر والعرفان

إلى الأستاذة السيدة آمال عزلاوي على إشرافها على تأطير هذه المذكرة و التي لم تدخر جهدا في تقديم التوجيه و الدعم لإتمام هذا العمل.

إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة ورقلة على كل ما بذلوه عبر مساري الدراسي في نفس القسم .

إلى كل من علمي حرفا في هذه الحياة.

إلى جميع الذين زاملوني في مساري الدراسي.

إلى كل من ساندني في إتمام هذه المذكرة من قريب أو بعيد و لو بكلمة طيبة، أو بدعاء صادق.

ملخص

أثر المحاصصة السياسية على إنتشار الفساد في العراق

يعد نظام المحاصصة السياسية من الأساليب التي تعمل على توزيع المناصب والمكاسب على الكتل والأحزاب السياسية تحتشعار إدارة شؤون البلاد، واستخدم في العراق بعد التغيرات التي حدثت منذ عام 2003 عقب الاحتلال الأمريكي، وأسس وفقا لنظام التمثيل النسبي للمكونات الاجتماعية العراقية على أساس هوياتها الفرعية القومية والدينية والمذهبية، بدلا من الهوية الوطنية العراقية الجامعة. وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على نظام المحاصصة، وتوضيح علاقتها بالتغيرات التي حدثت في الساحة السياسية العراقية، وإبراز دور وآثار المحاصصة على انتشار وزيادة مؤشرات ومعدلات الفساد في المجتمع العراق. وخلصت الدراسة إلى ضرورة تكشف هدف المحاصصة الحقيقية بين المكونات العراقية المجتمعية لمعالجة آثارها وما يناسبها، مع تطبيق مبدأ التوافقية الديمقراطية عملا وليس شكلا.

الكلمات الدالة: المحاصصة السياسية، الفساد، آثار، المجتمع، العراق، التمثيل النسبي، التوافقية الديمقراطية

Résumé

Effet de la Politique de Quotas sur la Propagation de la Corruption en Irak

Le système de politiques de quotas est l'une des méthodes qui distribuent les positions et les gains aux blocs et partis politiques sous le slogan de la gestion des affaires du pays.Il a été utilisé en Irak après les changements survenus depuis 2003 après l'occupation américaine, et a été établi selon le système de représentation proportionnelle des composantes sociales irakiennes sur la base de leurs sous-identités nationales, religieuses et sectaires, au lieu de l'identité nationaleirakienne globale.Cette étude vise à faire la lumière sur le système de quotas et à clarifier sa relation avec les changements survenus dans l'arène politique irakienne, et en soulignant le rôle et les effets des quotas sur la propagation et l'augmentation des indicateurs et des taux de corruption dans la société irakienne.L'étude a conclu qu'il est nécessaire de révéler le véritable objectif de quotas entre les composantes de la société irakienne pour faire face à ses effets et ce qui leur convient, Et en activant le principe du consociationalisme démocratique dans l'action, pas dans la forme.

Mots clé : Politique de quotas, corruption, effet, société, Irak. représentation proportionnelle. consociationalisme démocratique

Abstract

Effect of Quota Policy System on Corruption Propagation in Iraq

Quota policy system is one of the methods that distribute positions and gains to political blocs and parties under the slogan of running the country's affairs.It was used in Iraq after the changes that occurred since 2003 after the American occupation, and was established according to the system of proportional representation of the Iraqi social components on the basis of their national, religious and sectarian sub-identities, instead of the overall Iraqi national identity. This study aims to shed light on the quota system and clarify its relationship to shifts in the Iraqi political arena, and highlighting the role and effects of quotas on the spread and increase of corruption indicators and rates in Iraqi society.The study concluded that it is necessary to reveal the true purpose of quotas between the components of Iraqi society to deal with its effects and what suits them, And by activating the principle of democratic consociationalism in action, not in form.

Key words: Quota policy, corruption, effect, society, Iraq. proportional representation. democratic consociationalism

مقدمـــــــــة

مقدمــة

تختلف الأنظمة السياسية في طبيعتها من دولة الى أخرى، بعضها يتبع الطرق الديمقراطية في الحكم، عبر التبادل السلمي للسلطة والاستماع الى رأي المعارضة وانتقادها، كما حال أغلب البلدان المتقدمة، والبعض الاخر يتبع الديكتاتورية في الحكم، عبر أنظمة سياسية مستبدة ومنفردة، لا تسمح لأحد بمشاركتها في الحكم، حيث تسيطر على النظام فئة قليلة (نخبة)، أو شخص واحد، تحت ذرائع شتى مثل الإدعاء بوجود خطر خارجي يهدد أمن البلاد، أو أن الشعب غير واعي ولا يستطيع تطبيق الديمقراطية، أو خوفا من الفوضى التي قد تسببها التعددية. بعض الدول تحكم من قبل أنظمة سياسية، تمارس الحكم من خلال اقتسام السلطة وفق أسس أقلية، طائفية، دينية أو إثنية، بالتفاهم بين النخب الحاكمة بما متفق عليه، أو ما يعرف بنظام المحاصصة،التي تأتي نتاجا لتطورات وتفاعلات فرضتها الفروقات الاجتماعية والمذهبية، ويطبيق هذا النظام في الدول التي يوجد فيها أقليات و جماعات عرقية أو إثنية أو دينية. يمكن لتطبيق نظام المحاصصة السياسية أن يحقق الديمقراطية التوافقية في الدولة، كما يمكن له أن يعارض اعتبارات المساءلة والنزاهة، والتي يعبر عنها بمعنى آخر بالفساد السياسي، كما أن المحاصصة السياسية تأثر على التنمية بكل أشكالها في الدولة.

لا يختلف نظام الحكم في العراق عن الدول التي تعاني من المشاكل الداخلية وتعيش في حالة من عدم الاستقرار، فنظام المحاصصة السياسية حاضرًا في مشهد توزيع سلطات الحكم في البلادمنذ الغزو الأمريكي للعراق، والذي انبثقمن رحم الديمقراطية التوافقية بحجة عمليةإعادة بناء الدولة ونظامها السياسي وذلك بعد حل الجيش العراقي وجهاز الدولة، وإدخال الطائفية رسميا إلى المؤسسات الحكومية التي كان من المفترض إعادة بنائها من جديد، هنا لابد وان نشير الى الموقف السلبي للبعض من المنظمات الدولية ودول العالم الاخرى، التي غذت المحاصصة بحجة انصاف المكونات المجتمعية ومراعاة بعض المذاهب و القوميات تحت مسمى حماية الانسان لكنها في النهاية أدت الى تعميق الفرقة وتشتت المجتمع. ولعل أبرز ما يدل على اعتماد نظام المحاصصة في تشكيل كل الحكومات هو اعتماد هذا النظام ليس فقط في توزيع الرئاسات الثلاث فيها (الدولة والحكومة والبرلمان) بين المكونات المجتمعية الطائفية العراقية (الكرد والعرب بشقيهم الشيعة والسنة)، بل وشمل ذلك المناصب الإدارية المدنية حتى مدير عام إلى المناصب العسكرية أيضا. ويبدو أن النهج الذي اتبعه النظام السياسي العراقي عبر اتخاذه للمحاصصة كوسيلة لتسلم السلطة ما بين المكونات السياسية قد انعكس سلبا على كل اركان النظام وطريقة عمله، مما أفقد النظام وحدة بناءه وانسجامه، فهو يجعل كل مكون يدافع عن

مصالحه ضد مصالح المجتمع، وهذه الحالة ولدت صراع هوياتي داخل المنظومة العامة للبلاد، افقدت النظام السياسي ديمومته واستقراره وانسجامه الوظيفي، وصارت الوظيفة العامة وسيلة للكسب على حساب الدولة واستقرارها.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية دراسة نظام المحاصصة السياسية وأثره على انتشار الفساد في العراق من كونها تحاول معرفة الآثار التي تنجم عن اتباع نظام المحاصصة السياسية الذي يعمل على توزيع المناصب والمكاسب على الكتل والأحزاب السياسية تحت شعار إدارة شؤون البلاد مما جعل العراق التي تتشكل من عدة طوائف تحت تهديد انتشار الفساد بشكل واسع، وباتت تعاني من صراعات داخلية فيما بين الأحزاب وممثلي الطوائف وخاصة السنية والشيعية والكردية والتي تشكل محور النزاع، وأخرى خارجية وبالأخص مع الانظمة السياسية العربية الخليجية بحكم قربها من العراق هذا ما يجعل الموضوع ذو أهمية كبيرة ومن المواضيع المعاصرة لذا تم التطرق إليه.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة تعريف المحاصصة السياسية وربطها بمفهوم الطائفية السياسية، بإعتبارها مفهوما حديثا، وذلك في ظل تعدد الأعراق والديانات والمذاهب داخل الدولة الواحدة، فالغاية الأساسية من الدراسة هي التعرف على نظام المحاصصة السياسية وأثره على انتشار الفساد، من خلال دراسة الحالة العراقية.

مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع كمجال للدراسة كان منطلقه مجموعة من الدوافع الذاتية والموضوعية المتمثلة فيما يلي:

المبررات الذاتية:

- إهتمام الباحث بموضوع المحاصصة السياسية في العراق.
- رغبة الباحث في إثراء المكتبة العلمية لوجود نقص في البحوث والدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة.
- رغبة الباحث في قراءة أشكال الفساد بدلالة مؤشر مدركات الفساد العالمي CPI وعلاقتها بنظام المحاصصة في العراق.

المبررات الموضوعية:

- كون الموضوع من المواضيع المعاصرة في الدول العربية اصطلاحا وليس تطبيقا.

– تعدد تعريفات المحاصصة السياسية وارتباطها بطبيعة المجتمع وبنيته الثقافية والمذهبية.

– الجدل الذي يثيره موضوع المحاصصة السياسية في العراق لعدم وجود أي سند دستوري أو قانوني في العراق.

– تسليط الضوء على التباينات المختلفة بين أوساط الباحثين والدارسين حول موضوع المحاصصة السياسية في العراق.

إشكالية الدراسة:

إن دخول الإحتلال الإمريكي للعراق عام 2003زاد من حدة الصراعات الداخلية بسبب الاختلافات العرقية أو المذهبية أو الدينية،كما سمحت سلطة الإحتلال في سياستها اتجاه العراق الى الظهور الواسع للأحزاب التي تبنت أجندات قائمة على أساس المحاصصة، وهذا بدوره جعل تلك الأحزاب عندما تتناقش بخصوص القضايا الرئيسة التي تخص الوطن، فإنها تناقشها من منظورها المحاصصاتي للمكون، لذلك أصبح المكون عبارة عن كتلة اجتماعية وسياسية توجه وتقاد حسب روية وشعاارت زعمائها الذين يدعون تمثيلها، وعلة هذا الأساس فإن إشكالية هذه الدراسة جاءت على الشكل الآتي:

كيف أثر نظام المحاصصة السياسية على انتشار الفساد في العراق؟

ومن خلال هذه الإشكالية نطرح تساؤلات فرعية وهي كالآتي:

- فيما يتمثل مفهوم كل من المحاصصة السياسية والفساد؟
- كيف يتم تطبيق نظام المحاصصة السياسية في الحالة العراقية؟
- هل لعب نظام المحاصصة الطائفية دورا في زيادة مؤشرات ومعدلات الفساد في العراق؟

فرضيات الدراسة:

تهدف الدراسة لاختبار ومعرفة صحة الفرضيات التالية:

- هناك علاقة وطيدة بين المحاصصة السياسية وانتشار الفساد في العراق.
- سجلت دولة العراق معدلات فساد كبيرة بعد تطبيقها لنظام المحاصصة.
- يعتبر النظام القائم على أساس المحاصصة السياسية العامل الأبرز في زيادة انتشار الفساد في الدولة العراقية.

المقاربات المنهجية:

من أجل ترتيب وتصنيف وتحليل البيانات اعتمدنا على المناهج التالية:

المنهج الوصفي التحليلي:

وذلك بسرد مختلف المفاهيم المتعلقة بدراسة وجمع البيانات والمعلومات عن طبيعة النظام السياسي العراقي مع تحليل نظام التمثيل النسبي المتمثل في المحاصصة السياسية ومدى تأثيره على مؤسسات الدولة وتفرعاتها المختلفة.

منهج دراسة الحالة:

وذلك من خلال التعمق في النموذج العراقي.

الاقتراب القانوني:

وقد تم الاستعانة به قصد إثراء الدراسة، وذلك بالاستعانة بالمواد الدستورية والقانونية من أجل معرفة مدى تطابق هذه النصوص مع واقع تطبيق نظام المحاصصة السياسية في العراق، وتتمثل هذه النصوص التشريعية المعتمد عليها في الدراسة:

- الدستور العراقي الصادر سنة 2005 والمعمول به حاليا.

خطة الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة إعتمدنا الخطة التالية:

فصل أول تم التطرق فيه إلى الإطار النظري للمحاصصة السياسية والفساد، إعتمادا على ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى ماهية المحاصصة السياسية وفيه تناولنا تعريف نظام المحاصصة وأشكالها، وتعريف المحاصصة السياسية والمرجعية التاريخية لها. أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى ماهية الفساد وتضمن مفهومه وأنواعه وأسبابه. وأخيرا المبحث الثالث طرحنا فيه طبيعة العلاقة بين المحاصصة بالفساد.

أما الفصل الثاني فتناول أثر المحاصصة السياسية على انتشار الفساد في العراق من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى طبيعة النظلم العراقي إجتماعيا وسياسيا وفيه تناولنا طبيعة المجتمع العراقي، وطبيعة نظام الحكم في العراق. أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى واقع الفساد في العراق وتضمن أسباب انتشار الفساد وآثاره في العراق، بالإضافة إلى واقعه وفق مؤشر مدركات الفساد. وأخيرا المبحث الثالث طرحنا فيه دور المحاصصة السياسية في انتشار الفساد في العراق، من مفهوم

وأسباب للمحاصصة إلى إنعكاسات سلبية على البنية السياسية كأداء الدولة السياسي وعلى البنية الاجتماعية والاإقتصادية.

صعوبات الدراسة:

- معالجة موضوع المحاصصة السياسية في العراق بذاتية، وكل باحث ناقش الموضوع من منظوره الخاص وبعاطفية.
- تعدد الآراء واختلافها حول موضوع المحاصصة من منطلق عيؤ موضوعي مما صعب من عملية معالجة الموضوع.
- قلة المراجع والمعلومات حول أسباب اعتماد نظام المحاصصة في العراق وإن كانت ضمنية غير تصريحية.

الفصل الأول
الإطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد

يعتبر نظام المحاصصة كآلية لتوزيع السلطة بناءا على معايير محددة، حيث تسمح لجميع المكونات الحزبية الفائزة عبر انتخابات ديمقراطية نزيهة في المشاركة في الحكومة وفي تحمل مسؤولية قيادة دفة البلاد وادارة شؤون الدولة.ففكرة المحاصصة لم يقترحها مفكر سياسي معين ولم تكن مبادرة من حزب ما في دولة محددة وانما هي ضرورة أفرزتها عملية التطور المادي للمجتمعات العريقة بممارساتها الديمقراطية منذ عقود من الزمن، وقد ساهم نهج المحاصصة بدور فعال في بناء الهيكل السياسي للنظام في الدول التي رسخت مبدا المحاصصة بقوانين واحكام في دستور كل بلد من بلدانها،فهكذا نموذج يصلح للمجتمعات المتعددة، غير أنه يختلف من بيئة إلى أخرى حسب ظروف الدولة ماضيها وحاضرها. إلا أن هذه التجربة تحولت في بعض البلدان إلى مشكلة أثرت سلبا على أداء النظام السياسي وعمقت الفرقة والإختلاف في مجتمعاتها أكثر من كونها حلا.

لذا سنتناول في هذا الفصل الإطار المفاهيمي لكل من المحاصصة السياسية والفساد من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية المحاصصة السياسية
- المبحث الثاني: ماهية الفساد
- المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين المحاصصة والفساد

المبحث الأول: ماهية المحاصصة السياسية

ان المحاصصة بوصفها منهجا سياسيا، يسمح للأحزاب المشاركة في الانتخابات، بالمساهمة في تشكيل الجهاز الحكومي الرسمي لإدارة البلد. إن فكرة المحاصصة لم يقترحها مفكر سياسي او حزب معين، بل جاءت كضرورة افرزها التطور المادي في بعض المجتمعات التي مارست الديمقراطية، و التي اعتمدت هذا المبدأ في القوانين الدستورية لبلدانها من أجل توفير الحياة الفضل للأجيال القادمة وضمان مستقبلهم، فإن الأحزاب في هذه الدول كبيرة كانت أو صغيرة كانت تأخذ بمبدأ المحاصصة وتحاول جعل أفاردها يتأقلمون مع هذا النظام للعمل به، و للتعرف على أكثر على نظام المحاصصة سلطنا الضوء على مجموعة من العناصر و التعاريف و المفاهيم المرتبطة بهذا النظام، و هذا ما سيتضح في العناصر المدرجة في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم نظام المحاصصة

أولا: تعريف المحاصصة:

لغة:

كلمة المحاصصة مشتقة من "حصّ"، والحاء والصاد في المضاعف أصول ثالثة:أحدها النصيب، والآخر وضوح الشيء وتمكنه، والثالث ذهاب الشيء وقلته، فالأول الحصة، وهي النصيب، يقال: أَحْصصتَ الرجل إذا اعطيته حصته.[1]

بمعنى جامع هي حصول كل طرف على حصة معينة متفق عليها. وكلمة محاصصة في قاموس جميع اللغات تعني عملية تقسيم الكل إلى مكوناته حسب الاستحقاق الكمي للأطراف المشاركة فيه.[2]

اصطلاحا:

هي نظام الكوتا أو الحصص يطبق في بعض الدول على الأقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية وتنتهجه غالبية الأنظمة السياسية ذات الكثافة السكانية العالية والجزر وما شابه، والحصص الموجودة نوعان:[3]

---

[1] سعد شهاب أحمد الشيخ، **الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على الأداء السياسي للنظام السياسي العراقي بعد عام 2005**، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2022، ص30.

[2] محبوبة الأفريد، عبد الكريم باسماعيل، تأثير المحاصصة الطائفية على بناء النظام الديمقراطي –حالة العراق 2003–،**مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد: 12، العدد: 01، أفريل 2021، ص206.

[3] مجلس الأمة، دراسات وبحوث–الكوتا، على موقع: http://www.kna.kw/clt-html5/run.asp?id=1213، تاريخ الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2022/05/26.

-حصص قانونية: وهي الحصص المنصوص عليها في دستور أو قوانين الدولة وعادة ما تكون في قانون الانتخاب.

-حصص حزبية اختيارية: وهي الحصص التي يقررها حزب أو أكثر بشكل اختياري في الدولة.

نظام المحاصصة أو الكوتا (Quota) هو مصطلح لاتيني يقصد به حصة أو نصيب. يعرف في بعض الدول بنظام التخصيص او نظام الكوتا على غرار الجزائر.[1]

يعرف قاموس ويبستر الكوتا بأنها: "جزء متناسب أو مشاركة خاصة، وهي الحصة أو النسبة المخصصة لكل من أعضاء القسمة أو لكل عضو في الهيئة، والكوتا عدد أو نسبة مئوية محددة من أفراد الأقليات أو النساء اللازمين لسد متطلبات العمل الإيجابي.[2]

ويقصد بالكوتا "تخصيص مقاعد للمرأة في المجالس النيابية، وتطبيق هذا النظام يتطلب إلزام الأحزاب السياسية بتخصيص مقاعد لوجود النساء في مستوياتها التنظيمية كافة"،وان تخصيص هذه المقاعد للنساء تكون حسب النسب القانونية التي يقرها الدستور لهن، وفي الأصل مصطلح الكوتا ليس عربيا ولا معنى له في المعاجم العربية، إلا أن الأقرب له في اللغة العربية هو مصطلح الحصة، والذي يعني النصيب، وهذا المصطلح هو مرادفا لمفهوم الكوتا فمعناهما واحد.[3]

وقد تعني المحاصصة توفير فرصة للفئات الأقل حظا في المجتمع، أقليات نساء، مناطق جغرافية معينة، عمال، فلاحين وغيرهم.[4] وأصبح موضوعة المحاصصةعلىالساحة السياسية الاوربية ثقافة جماهيرية تشكل أحد اركان القيم الخلقية للمواطن باعتبارها أنجعأسلوب وأفضل علاقة تجمع بين الاحزاب الوطنية المتآلفة والمتنافسة في نفس الوقت ضمن موسوعة جدلية تكاملية وبقاسم مشترك محوره المصلحة العليا للوطن والشعب.[5]

---

[1] بارة سمير، التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد: 13، جوان 2015، ص225.

[2] أحمد الشيخ، مرجع سابق، ص 33.

[3] نفس المرجع، نفس اصفحة.

[4] عثماني تهامي، أم الغيث فاطمة الزهراء، نظام المحاصصة وإثره على مشاركة المرأة في الجزائر، **مجلة الحوار الفكري**، المجلد: 13، العدد: 15، 2018، ص522.

[5] مهران موشيخ، مفهوم المحاصصة في القاموس السياسي العراقي المعاصر، الحوار المتمدن، العدد: 1934، 02 جوان 2007، على الموقع: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98423. تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2022/06/01.

وحسب تعريف موشيخ، كلمة محاصصة في قاموس جميع اللغات تعني عملية تقسيم الكل إلى مكوناته حسب الإستحقاق الكمي للأطراف المشاركة فيه، أما في العملية السياسية فإن كلمة محاصصة هي مصطلح سياسي بمضامين عميقة، فالمحاصصة هي منهج سياسي يسمح لجميع املكونات الحزبية الفائزة في االنتخابات بالمشاركة في الحكومة وفي تحمل مسؤولية تضامنية لقيادة البلاد وإدارة شؤون الدولة.[1]

ثانيا: أشكال المحاصصة

يمكن أن تأخذ المحاصصة عدة أشكال نذكر منها:

1- **المحاصصة السياسية:**

اختلفت المصطلحات وتعددت الاشكال في تعريف المحاصصة السياسية بين الباحثين والمحللين السياسيين وحكام الدولة وحتى رؤساء الأحزاب خاصة في الوطن العربي، حيث يرى البعض أن المحاصصة السياسية والمحاصصة الطائفية وجهان لعملة واحدة، بينما البعض الاخر ان المحاصصة الطائفية ليست المحاصصة الحزبية.[2]

2- **المحاصصة الشبابية:**

هو مفهوم يعتمد أساسا على تخفيض سن الترشح في المجالس المنتخبة، بهدف تعزيز المشاركة السياسية للشباب وبناء قدراتهم وإكسابهم المهارات لإشراكهم في صنع القرار وتعظيم مشاركتهم في التربية السياسية والثقافية في مراكز الشباب والجامعات.[3]

3- **المحاصصة النسائية (الكوتا النسائية):**

هو مفهوم يعتمد على توسيع حظوظ تواجد المرأة في المجالس المنتخبة، ومشاركتها بفعالية في العملية الانتخابية، ناخبة ومرشحة.[4] وذلك بتخصيص حصة من المقاعد لفائدة النساء في المؤسسات التمثيلية والتنفيذية، لتعويضها عن التمييز السلبي الذي يمارس إتجاهها بسبب المفاهيم التقليدية والتي تحول دون وصولها إلى هاته المؤسسات وهو نظام أريد به التعجيل بعملية دمج المرأة في الساحة السياسية على أساس تحقيق التوازن الاجتماعي وتعزيز الديمقراطية، إلا ان تطبيق هذا النظام يصعب من دون التقيد

---

[1] محمد حازم حامد، الطائفية في النظام السياسي العراقي ودورها في إعاقة التعايش السلمي، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد: 09، العدد: 34، 2020، ص 206.

[2] أحمد جويد، المحاصصة سياسية وليست طائفية، شبكة النبأ المعلوماتية، على الموقع: https://annabaa.org/nbanews/65/009.htm، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2022/05/27.

[3] منشورات برنامج الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، **النتائج الرئيسية السبع من استبيان حوكمة الشباب**، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

[4] بارة سمير، مرجع سابق.

بالمعيار الطائفي في بعض الدول. وفي هذه الحالة، تكون النساء في موقف حرج لأن الطائفية السياسية تترافق واعتماد قوانين مختلفة للأحوال الشخصية بحسب الطوائف.[1]

المطلب الثاني: مفهوم المحاصصة السياسية

أولا: تعريف المحاصصة السياسية:

كمصطلح سياسي هي تقسيم مفاصل الحكم التنفيذية وحقائبها المرتبطة بالسيادة على عدد من الفصائل المتنافسة، وقد يكون ذلك التنافس تناحراً واقتتالاً، دوافعه إما دينية أو عرقية أو أيديولوجية، تقسم المراكز القيادية في هذا النوع من أنظمة الحكم بناء على القوة العسكرية في المقام الأول، ولذلك تجد من يتصدر مشهد المحاصصات في هذه البلدان هم أمراء الحرب وقادة الفصائل العسكرية أو من ينوب عنهم بغطاء سياسي.[2]

يمكن أيضا تعريف المحاصصة السياسية كنظام الكوتا السياسية أي تخصيص حصة من مقاعد التمثيل السياسي في المجالس المحلية أو السلطة التشريعية أو مجلس الوزراء لفئة معينة ضمانا كحد أدنى من التمثيل، وعادة ما يستخدم هذا النظام لضمان تمثيل نيابي للفئات الأقل مشاركة في الحياة النيابية كنساء أو الأقليات العرقية أو الاثنين معا بهدف تعزيز مشاركتهم في الحياة السياسية.[3]

ويقصد بها الإجراءات التي تتخذ بالتوافق بين مختلف التيارات المذهبية والقومية من أجل ضمان تمثيل لجميع الطوائف والقوميات في الحكومة بما ينسجم مع كثافتهم السكانية وذلك بإسناد مناصب ومراكز تختلف في أهميتها ووزنها السياسي لممثلي هذه اطوائف والقوميات.[4]

ثانيا:المرجعية التاريخية لنظام المحاصصة

استمد نظام المحاصصة مرجعيته التاريخية من مصطلح الإجراء الايجابي الذي أطلق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة تعويض الجماعات المحرومة إما من قبل السلطات الحكومية أو من قبل أصحاب العمل في القطاع الخاص، وقد كان في الأصل ناجما عن حركة الحقوق المدنية

---

[1] فاديا كيوان، مأزق تطبيق نظام الكوتا لضمان مشاركة النساء في الحياة السياسية في لبنان والحلول البديلة أو المكملة،**اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)**، بيروت، 2017، ص2.

[2] محمد شمس الدين، المحاصصة VS تكنوقراط،على الموقع: https://al-ain.com/article/quotas-vs-technocrats، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2022/05/26.

[3] بخوش صبيحة، نظام الكوتا كآلية لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر-الانتخابات التشريعية لسنة 2012 نموذجا-، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد: 53، العدد: 02، 2016، ص55.

[4] عماد مؤيد جاسم، **التوزيع الاسترضائي للسلطات وأثره في الاستقرار السياسي في العراق**، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لكلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالي، 2010، ص03.

ويتصل بالأقلية السوداء، وكان الرئيس الأمريكي كينيدي أول من أطلق هذا النظام عام 1961م، وقد ظهر مصطلح الكوتا عمليا في البرنامج الإنتخابي الخاص به وجعله وسيلة لتصحيح أوضاع بعض فئات المجتمع الإميركي.

وتبعه الرئيس ليندون جونسون في برنامجه الذي كان يمثل جزءا من الحرب على الفقر في بداية عام 1965م، حيث أقر نظام حصص نسبية (كوتا) يلزم الجهات بتخصيص نسبة معينة من المقاعد المخصصة للطلاب المقبولين فيها للطلاب المنتمين إلى أقليات اثنية، وبعده راحت جماعات أخرى تطالب به كالحركة النسائية، وانتشر بعد ذلك في بلدان أخرى كانت أقليات فيها محرومة من الحقوق.[1]

المبحث الثاني: ماهية الفساد

الفساد ظاهرة قديمة متفشية في غالبية أنحاء العالم، لكن بدرجات متفاوتة ومتأثرة بعوامل عديدة. يختلف من شكل الى أخر فهناك فساد اجتماعي، وآخر اقتصادي، وآخر سياسي. كما يمكن القول إنه يختلف في القطر الواحد أو من مؤسسة إلى أخرى، أو من زمن إلى آخر، فتارة يتمدد وتارة ينكمش، كما أن للفساد آثارا سلبية كبيرة على جميع مستويات المجتمع، الفردية والجماعية، الشخصية أو المؤسساتية. حيث يؤثر الفساد على اقتصاديات الدول ومجتمعاتها وعلى أجهزة الدولة، حيث تصبح أقل فاعلية في أداء مهامها أو توجيه مهامها إلى فئة أو فئات معينة، وبالتالي إيجاد عدم مساواة بين المواطنين في الدولة، أو في أقاليم الدولة المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم الفساد

تعريف الفساد لغة:

الفساد ضد الصلاح، ففي اللغة العربية مشتق من الفعل فَسَدَ، فَسُدَ، فَسَاداً، ضد صَلُحَ، والمِفْسَدَة ضده المَصْلَحةَ، واسْتَفْسَدَ: ضد اسْتَصْلَحَ، والفَسَّادُ أخذُ المال ظلما.[2]

ذهب ابن منظور فيمعجم لسان العرب إلى أن الفساد له معان كثيرة، منها: "فهو يناقض الصلاح، وفَسَدَ، يَفسُدُ، يفسدون فَسادًا وفسُودًا، فهو فاسِد وفسِيد، وتَفَسَّدَ القوم: تدابروا وقطعوا الصَّلاح، واستفسد السلطان قائده: إذا أساء إليه حتى استعصى عليه، والمَفسَدَة خلاف المصلحة، والإستِفساد خلاف الإستصلاح، وقالوا هذا الأمر مفسدة ". وجاء معنى الفساد بمعنى "الجدب والقحط" والإستفساد خالف الإستصالح، وعرّفه الرّاغب الأصفهاني بأنه: خروج الشيء من الإعتدال قليلا كان الخروج عنه أم كثيرا، ويضادُّه الإصلاح، ويستعمل ذلك في النفس والأشياء الخارجة عن الإستقامة.[3]

---

[1] بخوش صبيحة، مرجع سابق، ص ص(55-56).

[2] مجد الدين الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، تحقيق: أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، م1، مصر: دار الحديث للطبع والنشر والتوزيع، 2008، ص1246.

[3] طالب علي حيدر، وآخرون، **مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقات الدولية**، العراق: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2021، ص 17.

أما في اللغة الإنجليزية، أشتق مصطلح الفساد "Corruption" من الفعل "Rumper"، ومعناه كسر شيئ أخلاقي أو سلوكي لكسب مادي أو معنوي. ويقصد به أيضا حيانة الأمانة والغش، كما في لفظ "Dishonesty"، بسبب إستعمال الرشوة: "Becauseof taking bribes" وتعد الرّشوة من "Bribery" من أكثر المعاني تعبيرا عن الفساد.[1]

تعريف الفساد اصطلاحا:

قد حاز مصطلح الفساد على اهتمام الباحثين في القانون، ومنحوه عظيم الاهتمام، فظهرت عبر ذلك مجموعة من التّعاريف التي جاءت بهذا الصدد، ومن أهمها أن الفساد هو: التصرف السيئ في السلوك الوظيفي، والذي يكون مخالفا لمفهوم الإصلاح، يكون الهدف منه الكسب الحرام والخروج على ما يعرضه النظام القانوني هادفا تحقيق مصلحته الشخصية.[2]

يشترك تعريف الفساد في مقومين اثنين: أولهما يتضمن إساءة استغلال السلطة في القطاعين العام والخاص، وثانيهما يتضمن الاشخاص الذين يسيئون استخدام سلطاتهم و يجنون من وراء ذلك منافع ليست من حقهم.

أما منظمة الشفافية الدولية، فقد عرفته بأنه: "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة، أي ان يستغل المسؤول منصبه من اجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه أو لجماعته".[3]

أفضل تعريف من وجهة تحليلية هو تعريف**Vito Tanzi**: "الفساد هو تعمد مخالفة مبدأ التحفظ بهدف الحصول على مزايا شخصية او مزايا لذوي الصلة".[4]

عرف الفساد على أنه: "فعل غير قانوني أو صورة من الصور غير القانونية التي يتم ارتكابها بأساليب غير مادية ومن خلال سرية تتسم بالخداع القانوني والاجتماعي، وذلك للحصول على أموال أو ممتلكات أو تحقيق مزايا شخصية".[5] أما البنك الدولي، عرفه على أنه: "إساءة استخدام الوظيفة العامة للكسب الخاص".[6]

---

[1] علي حيدر، مرجع سابق، ص 18.

[2] نفس المرجع، ص 19.

[3] أحمد أبو دية، **الفساد أسبابه وطرق مكافحته**، ط1، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة–أمان، بدعم من القنصلية البريطانية العامة–القدس، 2004.

[4] بوريس بيجو فيتش، **آراء في الفساد: الأسباب والنتائج، مركز المشروعات الدولية الخاصة**، واشنطن، 2004، ص23.

[5] ميلود بورحلة وسليمة لفضل، دراسة تحليلية لتأثير الفساد والنوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في الجزائر،**مجلة جديد الاقتصاد**، العدد: 12، 2017، ص167.

[6] محمود عبد الفضيل، **مفهوم الفساد ومعايره، الحفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، ط1، لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2004، ص80.

المطلب الثاني: أنواع الفساد

إن للفساد بمفهومه العام أنواعاً عديدة تختلف حسب منظور الرؤية إلى الفساد، حيث يختلف الفساد من حيث الحجم إلى فساد كبير وفساد صغير، ويختلف من حيث القطاع إلى فساد عام وفساد خاص، يختلف من حيث الانتشار إلى فساد دولي وفساد محلي.

يمكن تقسيم أنواع الفساد بقوالب عامة جامعة للعديد من الظواهر وهي:

أولا: الفساد من حيث الحجم

1- الفساد الكبير:

وهو الذي يقوم به كبار الموظفين والمسؤولين كرؤساء الدول والحكومات والوزراء ومن حكمهم، لتحقيق مصالحهم المادية والاجتماعية الكبيرة وليس مجرد رشوة صغيرة، وهو أهم وأخطر أنواع الفساد لأنه أعم وأشمل ويكلف الدولة مبالغ ضخمة.[1]

2- الفساد الصغير:

وهو الفساد الذي يتعلق بأداء الوظائف الروتينية ويمارس من قبل فرد واحد دون التنسيق مع الآخرين، ويظهر بين الموظفين في القطاعات المختلفة وأساسه الحاجة المادية مثل الرشوة التي يشارك فيها مسؤولون في دائرة الهجرة وموظفو الجمارك ورجال الشرطة، فضلا عن بعض الإدارات الحكومية والتسجيل العقاري والبلديات وغيرها.[2]

ثانيا: الفساد من حيث الانتشار

يمكن تقسيم الفساد من حيث مدى انتشاره إلى:[3]

1- الفساد الدولي:

ويأخذ هذا النوع مدى واسعا عالميا يعبر حدود الدول وحتى القارات، وقد يأخذ أشكالا مختلفة ويكون في صورة رشاوي ومدفوعات غير مشروعة في إطار التجارة والمساعدات الأجنبية وتدفقات الاستثمار بين الدول، أو في صورة مزايا تفضيلية في فرص التجارة أو التحيز لصالح اقتراحات استثمارية معينة أو ابتعاد بعض العملات من نطاق المعاملات الدولية.

---

[1] وارث محمد، الفساد وأثره على الفقر، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد: 08، ورقلة، الجزائر، جانفي 2013، ص86.

[2] عبد الكريم بلعرابي، وعبد السلام مخلوفي، **دور الشفافية والمساءلة في كبح الفساد وتحقي الحكم الراشد**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، بومرداس، الجزائر، 05/04 ديسمبر 2006، ص08.

[3] بوراس بودالية، آليات **حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي**، (أطروحة دكتوراه في مالية وإدارة الأعمال، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير)، 2022/2021، ص91.

2- الفساد المحلي:

وهو الذي ينتشر داخل الدولة ولا ينأى عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع، من لا يرتبطون في مخالفاتهم بشركات أجنبية تابعة للدولة.

ثالثا: الفساد من حيث القطاع

1- الفساد في القطاع العام:

هو الفساد المستشري في الإدارات الحكومية والهيئات العمومية التي تتبعها، ويتم عن طريق استغلال المنصب العام خاصة أدوات السياسة مثل التعريفات والائتمان والإعفاءات الضريبية لأجل الأغراض والمصالح الشخصية.[1]

2- الفساد في القطاع الخاص:

هو استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على مجريات السياسة العامة للحكومة، وفي الواقع يتطلب هذا النوع فساد القطاعين معا، العام والخاص لتغيير السياسات مما يعود بالنفع على جميع الأطراف، في شكل شكل رشاوى وهدايا من الطرف الخاص لأجل تحقيق مصلحة شخصية، وإعفاءات وإعانات مختلفة من الطرف العم.[2]

رابعا: الفساد طبقا للمجال الذي ينشط فيه

1- الفساد القضائي:

هو الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية، مما يؤدي إلى ضياع الحقوق وتفشي الظلم، ومن أبرز صوره: المحسوبية والواسطة، وقبول الهدايا والرشاوى، وشهادة الزور، فالفساد القضائي هو من أخطر ما يهلك الحكومات والشعوب، لأن القضاء هو السلطة التي يعول عليها الناس لإعادة حقوقهم المهضومة.[3]

2- الفساد الأخلاقي:

ويعني انحطاط القيم والمبادئ والأخلاق الحميدة والعمل على تغييرها للأسوأ وممارسة قيم مخالفة للمجتمع الإسلامي بصفة خاصة والمجتمع العربي بصفة عامة، مما ينتج عنه انتشار الجرائم الأخلاقية والسلوكيات المنافية للطبيعة والآداب العامة.[4]

3- **الفساد الإداري:**

---

[1] بلال أمين زين الدين، **ظاهرة الفساد الإداري في الدول النامية والتشريع المقارن**، ط1،مصر: دار الفكر الجامعي، 2009، ص66.

[2] مي فريد، الفساد: رؤية نظرية، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، السنة: 37، العدد: 143، مصر، جانفي 2001، ص224.

[3] محمد الأمين البشرى، **الفساد والجريمة المنظمة**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2007، ص48.

[4] محمد جمعة عبدو، **الفساد: أسبابه ظواهره آثاره والوقاية منه، دراسة عن الحالة الليبية ومؤشراتها من 2010-2018**، ليبيا: الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب، دار الكتب الوطنية، 2019، ص ص (12-15).

فهو يتعلق بمظاهر الانحرافات، ويتجسد على العموم في تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة أثناء تأديته لمهامه بما يتعارض مع منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية. وتتخذ المنافع المستهدفة من هذا النوع من الفساد أشكالا عديدة قد تكون مادية أو معنوية.[1]

3- الفساد الاقتصادي:

هو عبارة عن أعمال فساد منافية للقوانين واللوائح والتشريعات وقيم ومبادئ ممارسة النشاط الاقتصادي والمالي للدولة سعيا وراء التعاظم الربحي السريع عى حساب عوامل أخرى كثيرة أهمها مصلحة المواطن، مثال ذلك الغش التجاري والتلاعب بالأسعار والتهرب الجمركي ودفع الرشاوي من أجل التهرب الضريبي والاحتكار.[2]

4- الفساد الاجتماعي:

هو مجموعة من السلوكيات التي تخرق مجموعة من القواعد السائدة أو المقبولة، أو المتوقعة من النظام الاجتماعي القائم، بمعنى الأفعال الخارجة عن قيم الجماعة الإنسانية التي تترشح بفعل الظروف التاريخية التي تمر بها المجتمعات البشرية، ومن صور الفساد الاجتماعي: التفكك الأسري، انتشار المخدرات، الإخلال بالأمن. فهو يشمل جميع الممارسات التي تخالف الآداب العامة والسلوك القويم.[3]

5- الفساد السياسي:

هو أحد أنماط السلوكيات السياسية التي يمارسه المسؤول أو الموظف الحكومي خلافا للقوانين والأنظمة السارية المفعول بهدف الحصول على منفعة ذاتية مادية أو معنوية، ويقصد به ذلك الفساد الذي يتعلق بمجمل الانحرافات السياسية ومخالفة القواعد والأحكام التي تنظم عمل المؤسسات السياسية بالدولة، وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في: الحكم الشمولي الفاسد، غياب الديمقراطية، فساد الحكم، غياب المشاركة، وتفشي المحسوبية.[4]

---

[1] نعيم إبراهيم الظاهر، **إدارة الفساد: دراسة مقارنة بالإدارة النظيفة**، ط1، دار الكندي للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص21.

[2] محمد جمعة عبدو، مرجع سابق، ص 16.

[3] محمود محمد معايرة، **الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة –دراسة مقارنة بالقانون الإداري–**، ط1، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوبع،2011، ص82.

[4] مجدي حلمي، **الفساد: أنواعه وأسبابه وآليات مكافحته**، اليمن: منشورات منظمة صحفيات بلا قيود، 2008، ص20.

6- الفساد الثقافي:

ويقصد به خروج الأفراد أو الجماعات عن الثوابت العامة لدى مجتمعاتها مما يسبب في تفكيك هويتها وموروثها، وهو من أخطر أنواع الفساد لأنه وعلى عكس أنواع الساد الأخرى يصعب الاجماع على إدانته أو سن التشريعات التي تجرمه وذلك لتمتعه بنوع من الحصانة وهي حرية الرأي والفكر والابداع، وهناك عدة صور منه، إحلال بعض القيم الأجنبية الغربية عن المجتمع محل قيم أخرى أرستها التعاليم الدينية الخاصة في مجال المعاملات التجارية والمؤسسات المصرفية ووسائل الاعلام والمنتوجات الفكرية والأدبية.

المطلب الثالث: أسباب الفساد

يختلف تعريف الفساد من بيئة ومنطقة إلى أخرى فمن الطبيعي أن يكون هناك اختلاف في أسباب الظهور للفساد وتفشيه، ومن هذه الأسباب نذكر:

1- الأسباب السياسية: تتمثل فيما يلي:

أ-الحوكمة الضعيفة: يؤدي ضعف الحوكمة إلى تنمية الفساد ويرتبط مدى ضعف أو قوة الحوكمة بالعوامل التالية:[1]

- مدى الغموض أو الشفافية في معاملاتها الاقتصادية.
- مدى اتباع الإجراءات والنظم الموضوعية في التعيينات والوظائف.
- مدى قصور أو فعالية الرقابة على أنشطة الدولة.

ب-عدم اهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد: إذا اشترك القادة أنفسهم في أعمال فساد أو تغاضوا عنها لصالح أقاربهم أو أصدقائهم، فإنهم يعطون الأسوة والمثل لباقي مسؤولي الدولة، ولا يتوقع أن يفعل الموظفون الحكوميون ما لا يفعله رؤسائهم، وهنا يمثل التداخل بين أصحاب السلطة وأصحاب المال صورة من صور الفساد السياسي الذي ينجم عنه خلل في الوضع الاقتصادي يدمر فرص تحقيق التنمية، وتآكل موارد الدولة، حيث يساعد غياب الديمقراطية وغياب السلطة والحكم بالقانون على زيادة حجم الفساد.[2]

[1] زكريا بله باسي، التكلفة الاجتماعية للفساد، **مجلة رؤى اقتصادية**، العدد: 03، ديسمبر 2012، ص155.

[2] عبلة سقني، ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري: دراسة في الأسباب وآليات المكافحة، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، المجلد: 07، العدد: 01، جوان 2018، ص19.

ج-انتشار الظلم في المجتمع: ينتشر الفساد وتسخر وسائل الإعلام لتحسين الظلم كما تسخر لتجميل وتحسين الفساد، ويجري الانحراف بأجهزة الأمن فبدلا من أن تحمي المواطن وتدافع عن حقه في العيش الكريم وإقامة دعائم ومعالم القانون، يتم تسخيرها لحماية الحكام ويسهم في تخريب ثروات الأمة البشرية والمادية والمعنوية.[1]

د-غياب الديمقراطية واحتكار السلطة في يد الصفوة: مما أدى إلى تهميش دور ومشاركة أفراد ومؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤون الدولة، مما ولد صراعا عنيفا حول السلطة، أخذ عدة أشكال داخلية وخارجية سواء ذات طابع سياسي أو ثقافي.[2]

هـ-عدم توفر الإدارة السياسية لمحاربة الفساد: تمثل الطبقة السياسية المجتمع، وتعتبر مثلا لمسؤولي الدولة، فلا بد أن تكون سباقة لمكافحة الفساد، وعليه إن تغاضي المسؤولين السياسيين عن أفعال الفساد يشجع باقي الموظفون في الحكومة على اتباع رؤسائهم ونهجهم مما يزيد من انتشار الفساد والمفسدين.[3]

2- الأسباب الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:[4]

أ-**تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية:** يعتبر تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية السبب الرئيسي لظهور الفساد، لأن الأفراد بطبيعتهم يميلون إلى منح الرشاوي للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة، ويأخذ التدخل الحكومي أشكالا عدة نذكر منها:

- قيود الاستيراد حيث يصبح الحصول على رخصة الاستيراد مثلا عملا مربحا بدرجة كبيرة.
- الإعلانات الحكومية.
- الأسعار الإدارية.

ب-تدني مستوى الأجور لدى الموظفين الحكوميين: من خلال انخفاض مستوى دخل الموظف يصبح عرضة للفساد ويعزز انتشاره حيث يضطر هؤلاء الموظفون إلى ثقل رشاوي من أجل تحسين مستواهم المعيشي وتأمين حاجياتهم اليومية.

ج-كبر حجم قاعدة الموارد الطبيعية في المجتمع: ذلك أن توفر ثروة طبيعية كبيرة في المجتمع يغري المسؤولين لممارسة أعمال الفساد بصورة أكبر عنه في المجتمعات ذات الموارد المحدودة.

د-كبر نسبة ميزانية الدفاع في الميزانية العامة: يرجع ذلك إلى طبيعة السرية في عقود توريد الأسلحة، وانخفاض درجة الشفافية في الحصول على المعدات العسكرية حيث لا تناقش هذه المجالس التشريعية، ومن ناحية أخرى لما كانت مشروعات الدفاع تتسم بكثافة عنصر رأس مال لذا ستحارب المشروعات

---

[1] زكريا بله باسي، مرجع سابق، ص ص (154-155).

[2] فيروز زرارقة، نحو رؤية استراتيجية للحد من الفساد في المجتمع الجزائري، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، المجلد: 04، العدد: 05، 2014، ص251.

[3] لحين فريد، الفساد الاقتصادي أسبابه تداعياته وآليات مكافحته، **المجلة الاقتصادية**، العدد: 22، ديسمبر 2014، ص202.

[4] عبلة سقني، مرجع سابق، ص ص(16-18).

الخاصة من أجل الحصول على عقود شراء هذه المعدات أو بناء القواعد وإنشاء المباني، وتدفع الرشاوي مقابل الحصول على معلومات عن العطاءات المقدمة للفوز بالعقد.

هـ-ظهور نظم العولمة ونمو التجارة الدولية: فالأولى أتاحت احتكاكا متزايدا بين الشعوب مما أدى إلى زيادة وعي الأفراد حول الانعكاسات السلبية للفساد، أما الثانية فقد دفعت الشركات إلى استخدام الرشوة كوسيلة للحصول على العقود والمناقصات.

3- الأسباب الاجتماعية والثقافية: تتمثل فيما يلي:

أ-نمط العلاقات والأعراف والوعي بين أفراد المجتمع: عندما تقوى الروابط الاجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة أو القبيلة في المجتمع، يميل المسؤولون الحكوميين لتفضيل ومجاملة أقاربهم وأصدقائهم، فنعطي مثلا، الوظائف الهامة لأقارب المسؤولين الكبار دون وجه حق، وعلى العكس من ذلك يلعب تزايد وعي أفراد المجتمع بمشكلة الفساد، ونتائجها المالية دورا مهما في محاربته.[1]

ب-ضعف مستوى المعيشة: قد نجد الفساد منتشرا بين عامة الناس من خلال مختلف الممارسات والمخالفات والتجاوزات التي يقومون بها، فتدني الظروف الاجتماعية والصحية لأفراد المجتمع يدفعهم للتورط في أفعال وممارسات فاسدة وغير مشروعة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية كقبول الرشوة من طرف أبسط موظف، حتى ولو كان حارسا في عمارة.[2]

ج-انخفاض عدد الأفراد لذين يعاقبون بتهمة الفساد: توجد في غالبية الدول فجوة كبيرة بين العقوبات المنصوص عليها قانونيا وبين الجزاءات والعقوبات المطبقة، كما تتسم الإجراءات الإدارية التي يتم اتباعها عادة لمعاقبة الموظف العام الفاسد بالبطء والتعقيد، وحين يكون الفساد منتشرا فإن التكلفة الاجتماعية للمراقبين والقضاة تكون مرتفعة وتتمثل في فقد الأصدقاء واكتساب كراهية الناس.[3]

بالإضافة إلى الأسباب الاجتماعية والثقافية المذكورة سابقا هناك أسباب أخرى تتمثل فيما يلي:[4]

- الحروب وآثارها في المجتمعات.
- صراع الحضارة والثقافة مع القيم الرسمية.
- التمييز العنصري.

المبحث الثالث: طبيعةعلاقة نظام المحاصصة بالفساد

تعرضت مؤسسات الدولة في بعض المجتمعات إلى مواجهات مع قوى لم تكن قادرة على الصمود في وجهها، أبرزها المجتمعات العربية، أدت إلى تفككها الكلي كما حدث في العراق إثر احتلاله عام 2003،

---

[1] زكريا بله باسي، مرجع سابق، ص156.

[2] فيروز زرارقة، مرجع سابق، ص249.

[3] زكريا بله باسي، مرجع سابق، ص156.

[4] مفتاح صالح ومعارفي فريدة، **الفساد الإداري والمالي: أسبابه ومظاهره ومؤشرات قياسه**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012، ص06.

أو إلى شللها كما حصل في كل من لبنان وفلسطين. لم تعد الدولة أو السلطة المركزية قادرة على ممارسة السيادة داخل إقليمها أو توفير الأمن والحماية لمواطنيها، أو إقامة علاقات "ندية "مع الدول الأخرى. ومع ضعف مؤسسات الدولة أو سلطة الحكم الذاتي، باتت القرارات ذات البعد الوطني تُؤخذ خارج المؤسسات الوطنية، أي من قبل زعماء الطوائف وقادة الأحزاب السياسية.[1] وما يعرف "بـ الديمقراطية التوافقية"، ما هو إلا نسخة خاصة عن نظام المحاصصة في هذه الدول.[2]

المطلب الأول: عوامل الفساد في نظام المحاصصة

أولا: التنافس بين القوى السياسية الحاكم

التي تفضل مصالحها الخاصة على المصلحة العامة، ولا تمثل الحكومة عندهم إلا مصدرا للإثراء، وهذا التنافس الذي تحول إلى صراع، وضع الأحزاب الحاكمة في موقف سلبي تجاه مكافحة الفساد، خوفا من التوازنات الداخلية.[3]

ثانيا: المحاصصة والمساءلة والنزاهة

يرى بعض الباحثين أن المحاصصة السياسية قد تتعارض مع مبدأ المساءلة والنزاهة. ومن المتعارف عليه اليوم أن النظام الذي يتم توزيع المناصب فيه على أساس المحسوبية والولاءات الشخصية بعيدا عن الكفاءات والقدرات المهنية، يعتبر نظام فاسد.[4] يجب أن يكون مفهوم الولاء متوازنا مع الاعتبارات الهامة الأخرى مثل الحياد والنزاهة المهنية.[5]الميزة الأساسية التي تميز النظم السياسية العربية التي تعتمد خصوصا مبدأ المحاصصةالسياسية، المتمثلة بسيطرة رأس السلطة التنفيذية على بقية السلطات الأخرى،[6] الأخرى،[6] فإن السلطة التنفيذية في معظم الدول العربية تعمل دون قيود أو محددات أو ضوابط فعالة، ودون إلزام قوانين بالعمل بشفافية كاملة، على عدة أصعدة مالية وإدارية. مع ضعف فعالية منظومة المساءلة الداخلية والخارجية (الأفقية والعمودية)، بالإضافة إلى نقص شديد في قيم النزاهة التقليدية.[7]

لا تعتمد معظم الدول العربية، و الخاضعة لنظام المحاصصة خصوصا، إجراءات مكتوبة و واضحة خاصة بشروط تعيين موظفي المناصب العليا و ترقيتهم، فالتعيينات تتم أحيانا وفقا لإعتبارات الولاء الشخصي أو القبلي أو الطائفي، و المحسوبية السياسية، و يبرز كذلك غياب أو عدم فعالية

---

[1] جميل هلال، **لبنان والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية عوامل الاستقطاب**،لبنان: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2009، ص03.

[2] ياسين محمد حمد العيثاوي، الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق –الشرق الأوسط أنموذجا–، **مجلة دراسات دولية**، العدد: 60، جامعة بغداد، 2015، ص22.

[3] أيمن أحمد محمد، **الفساد والمسائلة في العراق**، العراق: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2013، ص10.

[4] المرجع نفسه، ص04.

[5] المرجع نفسه، ص12.

[6] محمد العيثاوي، مرجع سابق، ص46.

[7] منظمة الائتلاف من أجل النزاهة والمساومة –أمان–، **الفساد السياسي في العالم العربي: حالة دراسية**، فلسطين، جوان 2014، ص12.

الهيئات التي ينبغي ان تتولى عملية التأكد من نزاهة التعيينات في المناصب العليا، و مدى الإلتزام بالمعايير القانونية، و قد عززت هذه التقاليد في إختيار المسؤولين ظاهرة الولاء لمسؤول هذه الطبقة السياسية و وسطائها، وعززت من تبادل المصالح بينها على حساب المصلحة العامة[1].

ثالثا: المحاصصة وتضارب المصالح

بعض الدول لديها نصوص وأحكام تشريعية واضحة، تمنع نشوب تضارب المصالح في وظائف محددة، مثل الوزير والنائب، ولكن عدم التطبيق والإحترام لهذا المبدأ يجعل من هذا التضارب أمرا واقعا، كما هو الحال في لبنان نتيجة للواقع الطائفي، فعند تعين أي موظف في المناصب العليا، أو تشكيل لجنة لإدارة مشروع ما، يصر كل زعيم طائفة أو من يمثله في مراكز صنع القرار على أن يكون الاختيار من جماعته،[2] وهو ما يعرف بالمحاصصة الطائفية. حتى إن الجمع بين وظيفة أو خدمة عامة في إحدى مؤسسات الدولة بين مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في شركة من شركات القطاع الخاص، أمر شائع في عدد من هذه الدول،الأمر الذي يوسع من إمكانية تبادل المنافع و الربح، و يجعل من ظاهرة "فيد و استفيد" ممارسة مشروعة.[3]

رابعا: المحاصصة والزبائنية (الزبونية):

يعبر عن الزبائنية في المفهوم المعاصر بالمحسوبية،[4]تعرف الزبونية كأحد أشكال الفساد السياسي والاجتماعي، التي تعاني منها العديد من دول العالم النامية والمتقدمة على حد سواء، والتي تستشري آثارها الفسادية بصورة يسهل ملاحظتها في الدول العربية. وبالتالي الوقوف على الآلية التي تتغلغل بها العلاقات الزبونية في النشاط السياسي، بما يبرز أنشطتها الفاسدة، ويحد من فاعلية العملية السياسية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[5]

قد شاعت في الأدبيات السياسية العراقية، توصيف المشهد السياسي بمصطلح الزبائنية السياسية مقابل توصيفات أخرى مثل المحاصصة والفساد. حيث انشغل المثقفين، والمحللين السياسيين العراقيين بظاهر القوة للطائفة (المحاصصة) في العملية السياسية، وعدم التركيز على عامل (المال) الذي يعد أوكسجين الزبونية السياسية، والذي حرصت الولايات المتحدة على اعتماده في توحيد الطبقة السياسية العراقية عبر نظام الرواتب العالية للمسئولين، وموارية باب الفساد المالي والإداري للسماح لهؤلاء بجني الأموال وتوحيد المصلحة بين المسؤولين، والقادة المنقسمين عموديا على أساس طائفي وعرقي (الزبونية 1107). ففي

---

[1] نفس المرجع، ص 44.

[2] نفس المرجع نفسه، ص13.

[3] نفس المرحع، ص45.

[4] خلود عبد الكريم خلف، الزبونية ودورها في النظم السياسية المعاصرة: دراسة حالة العراق، **المجلة السياسية والدولية**، المجلد: 2019، العدد: 41-42، العراق، 2019، ص1094.

[5] خلود عبد الكريم خلف، مرجع سابق، ص1089.

ظل ضعف الأحزاب العراقية تحول العديد من السياسيين للتحالف مع القبائلخاصة وأنَّ القوى المتناحرة في الانتخابات تعيش أزمة بنيوية، تنظيمية وفكرية وسياسية وقيادية بدرجاتمتفاوتة؛ لذلك هي تعمل على توفير زبائن من خلال الاستزلام وشراء الولاءات، وتعزيز الانتماءات العضوية، وليس التعبئة السياسية، ولعل هذا ما يفسره قدرة الأحزاب الطائفية (سنية أو شيعية) كحركة دينية، وحركة اجتماعية على استقطاب واستزلام أعداد كبيرة من نفس الكتلة كناخبين ولاعبين في العملية الانتخابية، بينما فشلت قوى أخرى في كسب التأييد بنفس المستوى بسبب إفلاس مشروعها السياسي.[1]

المطلب الثاني: المحاصصة الطائفية كعامل فساد

أولا: مفهوم المحاصصة الطائفية

1- تعريف الطائفية:

إن موضوع الطائفية يعد من المواضيع المختلطة والمتداخلة في المعنى والاصطلاح التي ساهم في زيادة غموضها، ويمكن تقديم بعض التعريفات للطائفية المتمثلة فيما يلي:

1-1- لغة:

تتفق معاجم اللغة على أن معنى الطائفة هو الجماعة والفرقة من الناس، أما الطائفية فتعني التعصب لطائفة معينة، وهي مصدر صناعي أو اصطلاح مشتق من لفظ (طاف، يطوف طوافا، فهو طائف)، والطائفي هو المتعلق بطائفته بشكل متطرف، والذي يبقى ملازما ملتصقا بما يطوف أو يدور في فلكه، كما الجزء من كل لا فكاك له منه.[2]

1-2- اصطلاحا:

تشتق كلمة الطائفية كمصطلح من كلمة " الطائفة " التي يمكن حصر معناها بالجانب الإجتماعي الذي يرتكز على البعد الديني، فهي تأتي بمعنى "الجماعة" ذات الهوية الدينية أوالمذهبية، والتي غالبا ماتوفر للفرد من جراء إنتمائه لها ضمان الحقوق مقابل التنازل عن فرديته لها. وقد عرفت الطائفة بأنها "التنظيم الإجتماعي الذي تسلكه أو تعتمده جماعة دينية، مما يحدد هويتها وولاءاتها والقوى الفاعلة فيها كرجال الدين بالمقارنة مع جماعة طائفية أخرى موجودة في المجتمع نفسه.[3]

---

[1] نفس المرجع، ص ص (1107-1112).

[2] سامر مؤيد عبد اللطيف وخالد عليوي جياد العرداوي، الطائفية وأثرها في بنية المجتمع المدني: مقاربة لترسيخ حالة التعايش السلمي في العراق، **مجلة أهل البيت عليهم السلام**، العدد: 20، 2016، ص (275-276).

[3] هاوي مشعان ربيع، أزمة العنف الطائفي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي (2003)، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، المجلد: 03، السنة: 3، العدد: 09، جامعة الأنبار، ص 118.

عرفتها محكمة العدل الدولية في 31 جويلية 1930م، بأن معيار كل طائفة هو وجود جماعة من الأشخاص يعيشون في بلد أو حملة معينة، وينتمون إلى عرق أو ديانة، أو لغة أو تقاليد خاصة بهم، ومتحدون بواسطة العرق والديانة واللغة في شعور يتميز بالتعاضد، بهدف المحافظة على تقاليدهم وعباداتهم، وضمانة تعليم وتربية أولادهم وفق تطلعاتهم.[1]

وقد يحيل مفهوم الطائفية إلى التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية من الأفراد والمجموعات التي قد يتكون منها مجتمع ما. ويقصد بالطائفية التعصب للطائفة الواحدة ومحاباتها على حساب بقية الطوائف.

والطائفية نفسها مصطلح لا يدل على عدوان ولا قتال، إنما تعصب في الانتماء إلى الطائفة، يحمل على استحسان مذهبها، وذم مذاهب الآخرين، وهذا موجود في كل من انتمى إلى فريق أو طائفة أو مذهب، هو معجب بمذهبه، منتقص لمذهب غيره، ولو لم يكن كذلك، ما فضل واختار طائفته على غيرها، ولا يلزم من طائفيته أن يعتدي على غيره[2].

والطائفية السياسية هي نوع من التنظيم السياسي يرتكز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية وتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة أو الكيان السياسي، تحكمه الانقسامات العمودية التي تشق وحدته وتماسكه ويستتبع ذلك أن تتحكم الطائفة في حياة الفرد الشخصية وتحكمه وفق قوانينها وشرائعها الدينية والتي يقوم فيها رجال الدين بوظيفة الوسيط والحكم في آن واحد.[3]

2-تعريف المحاصصة الطائفية:

هي توزيع الوزارات والبيئات والمناصب الحكومية العليا وفقاً لمعايير الإنتماء لطائفة معينة، فلكل طائفة مناصب إستنادا لحجمها السكاني، والمفروض أن توزع المناصب والوظائف العليا على أساس الكفاءة والخبرة المهنية، كما أن المؤسسة الأمنية من جيش وشرطة، قامت على أساس طائفي أيضا فهويتها طائفية وليست وطنية، إذ يتم توظيفها للحفاظ على البنية الطائفية للحكومة ومؤسساتها المختلفة.[4]

---

[1] عصام سليمان، **الفدرالية والمجتمعات التعددية في لبنان**، لبنان: دار العلم للملايين، 1991، ص19.

[2] لطف الله بن ملا عبد العظيم خوجه، الشيعة وسلاح الطائفة، صيد الفوائد، على موقع: http://www.saaid.net/Doat/khojah/129.htm، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2022/06/01.

[3] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، ج2، لبنان: دار الهدى، ب ت، ص745.

[4] محمد حازم حامد، الطائفية في النظام السياسي العراقي ودورها في إعاقة التعايش السلمي، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد: 09، العدد: 34، 2020، ص153.

ويقصد بها أيضا تقسيم مناصب السلطة بين الكتل السياسية، بهدف استمرار النظام السياسي الجديد، من خلال توزيع المناصب السيادية الوزارية، مما سمح للأحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات بالمشاركة في العملية السياسية على مستوى السلطة التنفيذية، وهو ما يمثل تقسيم مراكز الحكم في الدولة بين الأحزاب والقوى السياسية، وبالتالي اعتماد دولة المكونات بعيدا عن مبدأ المواطنة، أي الطائفية على حساب الوطن وشخصنة المؤسسات.[1]

والمحاصصة الطائفية لها عدة خصائص من خلال مسارها الطويل في الدول الأوروبية، فقد ساهمت في بناء المجتمعات الحضارية، وأفرزتها الممارسات الديمقراطية وعملية التطور المادي لتلك المجتمعات، تجسدت من خلال قوانين وأحكام في الدستور، وارتقت لعتبة الدستور الاتحادي الذي حدد آلية المحاصصة في 14 دولة في الاتحاد الأوروبي، الذي يجمعهم هدف ضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة في القارة. كما أن كل الأحزاب الصغيرة والكبيرة تؤمن بها وتثقف منتسبيها بضرورة تطبيقها والالتزام بآلياتها، وبهذا تكون المحاصصة ثقافة جماهيرية وأفضل أسلوب يجمع العلاقة بين الأحزاب الوطنية المتآلفة والمتنافسة بقاسم واحد هو مصلحة الوطن العليا.[2]

ثانيا: علاقة المحاصصة الطائفية بالفساد

إن قضية الطائفية التي تتحول من إنتماء إلى ولاء لطائفة بدلا من الولاء للوطن، ينتج عنها مردودات سلبية تؤثر على الدولة ومؤسساتها، من حيث تنظيمها وإدارتها، وتسود مفاهيم المحسوبية و المنسوبية على حساب الكفاءة، وعلى تماسك النسيج الإجتماعي، حينما تؤدي إلى زيادة الفجوات بين الأفراد في المجتمع، عندما تسود مفاهيم الإقصاء و الإبعاد والتهميش. ويرى فاحل عبد الجبار أن الطائفية تقوم على أربع ركائز وهي:[3]

تعيين الهوية الدينية أو الهوية المذهبية في دين منقسم على أساس الجماعة أو الطائفة وليس على أساس هوية الأمة و الدولة.

- تسييس هذه الهوية كوحدة للفعل الجماعي كبديل عن الهويات الإجتماعية الطبقات، أو الهويات الإيديولوجية، سواء إزاء الجماعات الأخرى المغايرة، أو إزاء الدولة.
- إن الهوية الدينية الجزئية تنشطر بتأثير التنظيمات الإجتماعية(قبائل، وطبقات)، أو هي تشطر هذه التنظيمات.
- إن الجماعات الجزئية سواء قامت على انقسام داخل الدين الواحد (المذهب)، أو تعدد الأديان، أو تعدد الإثنيات (الجماعات القومية) ذات المذاهب أو الدين المختلف، فإنها ليست بنية ثابتة.

---

[1] زيد عدنان محسن عليكي، وأمير مالك مياوخ، مقومات فاعلية النظام السياسي العراق بعد عام 2005، **مجلة قضايا سياسية**، 2017، ص ص (248-249).

[2] مهران موشيخ، مرجع سابق.

[3] هاوي مشعان ربيع، مرجع سابق، ص 120.

فالطائفية التي تحاول نفي الآخر و القضاء عليه، كما يجري في العراق وسوريا، وما يجري في إيران وأفغانستان وباكستان،وفي دول أخرى، مما يحمل مبدأ أو فكرة، أو سياسة نفي الآخر وعدم قبوله، والقضاء على المغاير أو المفارق طائفيا،هذه الأمور كلها جعلت من هذه الأفعال والسلوكيات ظاهرةً مرضية تهدد مفهوم الدولة، وتقضي على جميع الروابط التي تربطبين أجزائها، وتصبح الناس مجرد طوائف متناحرة.[1]

تعتبر العلاقة بين المحاصصة و الفساد علاقة طردية، أي كلما زادت شراسة الفساد واتسعت رقعته، كلما اتسعت رقعة المحاصصة، فالاختيار عادة ما لا يقوم على الكفاءة بقدر ما يقوم على الإنتماء الطائفي والحزبي، ومن ثم يكون ولاء المسؤول للطائفة أو الحزب وليس للمصلحة الوطنية كما هو الحال في نظم الحكم الديمقراطية.[2]

بين الفساد والطائفية تحالف قوي من شأنه تحويل مؤسسات الدولة إلى عدو للمجتمع، فحين تحصل طائفة ما على رئاسة الحكومة وطائفة أخرى على رئاسة البرلمان فإن كلا منهما ستستخدم ما في يدها من مقدرات ونفوذ لصالح أحزاب الطائفة، وسيتم استعمال الوسائل المشروعة وغير المشروعة لتحقيق مصالح الأحزاب.فالطائفية تفتح باب الفساد، وكي يتمكن الفساد من المحافظة على نفسه يعضد التحالفات ذات الطابع الطائفي والزبائنية الطائفية بحيث يضمن الولاء والأمان، فيقبل الزعيم السياسي بالفساد ليحافظ على تماسك الطائفة، ويقبل بالطائفية ليحافظ على تماسك شبكة الفساد[3].

إن تبني نظام سياسي يقر بتعدد مراكز القوى الطائفية والقومية والمذهبية في المجتمع (أي بالانقسامات العمودية في المجتمع) يعتبر الحل الأمثل لتفكيك الصراعات. وعليه فإن تطبيق مبدأ تقر الديمقراطية التوافقية يسعى إلى طمأنة هذه القوى على حقوقها وحرصها على مصالحها، لكنها قد تندفع إلى تشريع المحاصصة الطائفية والإثنية بحجة منع هيمنة طرف على الأطراف الأخرى، و بالتالي إعفاء الدولة من مسؤوليتها في حماية المواطن وتكريس حكم القانون. وتشير تجربة لبنان والعراق إلى أن المحاصصة الطائفية والعرقية لا تمنع زعماء الأحزاب من السعي إلى تغيير حجم الحصص كلما تغير ميزان القوى الداخلي (العسكري، الاقتصادي، الديموغرافي، إلخ) لصالح أحد الأطراف، أو الاستقواء. لذا،

---

[1] هاوي مشعان ربيع، مرجع سابق، ص 121.

[2] الفساد الابن الشرعي للمحاصصة.. متى يتخلص لبنان والعراق من الطائفية في الحكم؟. عربي بوست، على الموقع: https://arabicpost.net/، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2022/06/08.

[3] همام طه، ثقافة الطائفية والفساد والغنيمة في العراق، صحيفة العرب، على الموقع:https://alarab.co.uk، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2022/06/07.

ينبغي الحذر من اختزال "الديمقراطية التوافقية" إلى تشريع لعملية تقاسم السلطة بين زعماء الطوائف وقادة الأحزاب السياسية، عبر وضعهم على رأس مؤسسات الدولة واستخدامهم هذه المواقع لتكريس وإشاعة الزبائنية، كآلية لإنتاج وإعادة إنتاج الولاء للزعيم السياسي أو الطائفي.[1]

[1] جميل هلال، مرجع سابق، ص04.

الفصل الثاني

أثر المحاصصة السياسية على انتشار الفساد في العراق

تمهيد

إن دولة العراق مرت بفترات من عدم الإستقرار منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، أبرزها لما تعرضت لغزو أمريكي لعام 2003، حيث تم تفكيكها وإلغاء جيشها، ولم يتمكن رجال الحكم فيها من إنشاء دولة قليلة الفساد. منذ تأسيس مجلس الحكم الإنتقالي وفق مبدأ التمثيل النسبي للقوميات والأديان والطوائف العرقية لضمان تمثيلها وإسماع أصواتها والإعتراف بوجودها وحقوقها، اعتمد النظام السياسي العراقي على المحاصصة التي تعمل على تقاسم مراكز الحكم في الدولة بين الأحزاب والقوى السياسية التي عمدت على تجذير الطابع الطائفي لشكل الدولة والذي يلغي امكانية تحقيق التمثيل الوطني للدولة ووحدة الهوية العراقية. إن تركيب الدولة المذهبي والعرقي كان حافزا كبيرا لشيوع الفساد ونهب الدولة. بل إن المسؤولين يتنافسون للإستحواذ على مشاريع البنية التحتية، ولم يتمكن هؤلاء من تقديم الحد الأدنى من خدمات الكهرباء والصحة والتعليم، وحتى توفير السلع الأساسية للسكان. كما تعرضت موارد الدولة خاصة النفط، إلى عمليات إختلاس و نهب منظمة أثرت بصورة مباشرة على القدرات الإقتصادية للدولة و للمواطن على حد السواء.

لذا سنتناول في هذا الفصل أثر المحاصصة السياسية على انتشار الفساد في العراق، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث هي كالآتي:

- المبحث الأول: طبيعة النظام العراقي
- المبحث الثاني: واقع الفساد في العراق
- المبحث الثالث: دور المحاصصة السياسية في انتشار الفساد في العراق

المبحث الأول: طبيعة النظام العراقي

إن عملية التغيير لنظام الحكم في البلاد لم يجسد في قانون موحد جامع ينظم مسارات العدالة الانتقالية في مرجعية موحدة، كما تعددت القوانين وتعددت معها جهات التشريع للقوانين المنظمة لها، بين أوامر سلطة الاحتلال، وأخرى لقرارات عن هيئة مجلس الحكم المؤقتة.

المطلب الأول: طبيعة المجتمع العراقي

أولا: التوزيع الطائفي في العراق (مظاهر التدين)

إن التوزيع الطائفي في مناطقه المختلفة في العراق يعتمد على مدى اتصال كل منطقة منها بالبداوة، ففي الجزء الشمالي نرى القبائل والمدن كلها على مذهب أهل السنة، وحين ننتقل من وسط العراق إلى جنوبه نرى التشيع ضرب نطاقه في كل مكان، وربما نجد بعض القبائل تعتنق المذهبين في آن واحد، حيث يختلف المذهب بين مدينتين متجاورتين أو بين منطقتين في مدينة واحدة.[1]

تعود جذور الطائفية في العراق إلى أسس سياسية وليست اجتماعية، وليس للطائفية السياسية أساس اجتماعي أصلا؛ لأن المجتمع العراقي مندمج اجتماعياً ونابذ للطائفية، فلا يوجد للطائفية جذور حقيقية في هذا المجتمع، لأن الصراع الطائفي في العراق، في حقيقته هو صراع مصالح سياسية واقتصادية لقوى إقليمية ودولية، لكنه يأخذ تبريرات طائفية ومذهبية لتحقيق تلك المصالح، أي أن الطائفية تفرض من الخارج وتتلقاها جهات عراقية داخلية لكنها مدعومة خارجيا أيضا، لهذا تفشل الطائفية في المجتمع العراقي[2]. إذ يؤكد تاريخ العراق قديماً وحديثاً بمختلف مدنه ومناطقه الجغرافية، أنه أنموذج للتعايش السلمي بين المكونات المجتمعية على إختلاف دياناتها ومذاهبها وقومياتها، فقبول الآخر والتعاون المتبادل بين المكونات سمة بارزة في المجتمع العراقي، الدليل على ذلك هو وجود التعددية بأنواعها المختلفة، لأنها تبرهن على أن إن العراقيين منذ القدم متعايشين سلميا ومتعاونين اجتماعيا، كما أنو لا يوجد في العراق وحدة إدارية فضلا عن مدينة أو منطقة أو حي قديماً وحديثا نشأت على أسس طائفية أو مذهبية، أو معترف بها رسمياً انها لطائفة أو لمذهب معين.[3]

رغم الصبغة الطائفية (سنية، شيعية) والقومية (عربية، كردية، تركمانية وغيرها) هي الصفة السائدة لتشكيل القوة السياسية في مرحلة ما بعد صدام حسين، إلا أن هناك تشكيلات سياسية خاضت غمار تلك المرحلة وفق أسس ومناهج بعيدة عن الطائفية والقومية السياسية، وحققت الكثير نت المكاسب في ظل سيادة الغلبة للطائفة والقومية. نذكر منها حركة الوفاق الوطني وحزب الأمة العراقية الديمقراطية.[4]

ثالثا: التعددية الإجتماعية العرقية

---

[1] علي الوردي، مرجع سابق، ص ص (235-236).

[2] محمد حازم حامد، مرجع سابق، ص157.

[3] المرجع نفسه، ص ص (157-158).

[4] علي الوردي، المرجع نفسه، ص130-131.

إن البيئة الإجتماعية العراقية منذ تأسيسها الدولة العراقية المعاصرة عام 1921 ،وحسب طرح الباحث والمؤرخ (حنا بطاطو): "بأنه لم يكن العراقيون شعبا واحدا أو جماعة سياسية واحدة، فالعرب الذين يؤلفون الأكثرية من سكان العراق كانوا يتشكلون من مجتمعات متمايزة ومختلفة ايضا فيما بينها على الذات، بالرغم من تمتعهم بسمات مشتركة، وكانت هنالك فجوة واسعة تفصل ما بين المدن والمناطق الريفية، وهذا يشمل باقي المكونات الأخرى في العـراق من الأكراد والـتركمان والأشوريين والكلدان والأرمن واليهود والأيزيديين والصابئة".[1]

تاريخيا، لم تؤثر الطائفية والهويات دون الوطنية في العلاقات المجتمعية في العراق، إذ إن تركيبة المجتمع العراقي ارتكزت على عنصرين، الأول اقتصادي، والثاني يدعمه الموقف الاجتماعي، سواء للفرد أو العائلات المكونة له من كبار مالكي الأراضي والمال والتجارة، وهذه المكونات لم تكن ثابتة نسبيا للتشكيلات السريعة لمؤسسات المملكة وخصوصا بعد تدفق أموال النفط وتضاعف عدد سكان العراق، إذ إن النتيجة كانت تحولت مفاجئة للطبقات صعودا أو إنحدارا. ومنذ زوال الملكية وقيام النظام الجمهوري في العراق، تباين النسيج الإجتماعي للمكونات في المؤسسات، إذ كان ينظر إلى الحكم بأنه للسنة، وأمور التجارة للشيعة، والكرد في خانة التهميش والمعارضة و المطالبة بالحقوق، وهذا كان حاضرا في الفترة الملكية ولكن بحدة أقل مما هو عليه بعد قيام الجمهورية، وقد أصبحت لاحقا المشكلة الكردية، واحدة من تداعيات تأسيس الدولة العراقية بحدودها الجغرافية، ضمن إقليم يضم تجمعات كردية ضخمة أخرى.[2]

وبما ان العراق متميز بحضور التعددية فقد ظلت هذه السمة تتسم بحساسيات مستترة مرة وعلنية مرة أخرى، فضلا عن الواقع الديني والثقافي وما رسخته صراعات الأحزاب على السلطة فيما مضى من أثر للتقسيمات الدينية والقومية، ترتب عليه الزيادة لعمق الولاء للقومية والمذهب والدين على حساب الدولة والوطن، فضلا عن الأنظمة الشمولية العراقية التي عمقت الإنقسامات ومنعتها من ان تتعايش سلميا.[3]

المطلب الثاني: طبيعة نظام الحكم العراقي

لم تظهر الدولة العراقية الحديثة إلا في الفترة اللاحقة لنهاية الحرب العالمية الأولى،[4] حيث يمكن تقسيم نظام الحكم في العراق الى ثلاث مراحل، مرحلة الحكم الملكي، ومرحلة الحكم الجمهوري، مرحلة الحكم الفيدرالي.

---

[1] سعد شهاب أحمد الشيخ، مرجع سابق، ص ص (57-58).

[2] نفس المرجع، ص ص (58-59).

[3] أحمد الشيخ، مرجع سابق، ص 62.

[4] عادل ثابت، **النظم السياسية: دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية وللنظام السياسي الإسلامي**، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2007، ص265.

أولا: مرحلة الحكم الملكي (من 1921م إلى 1958م)

لاقت الإدارة البريطانية صعوبات في السيطرة على العراق، خصوصا بعدة ثورة 23 أغسطس عام 1920م، والتي أجبرت الحكومة البريطانية على اعتماد حكومة إدارة وطنية تحت الانتداب، وتوج الأمير فيصل الأول بن الحسين بن علي ملكا للعراق في عام 1921م، وذلك بعد استفتاء أجري بإشراف بريطاني، وبعد مفاوضات طويلة مع حكومة بريطانيا انتهت بإعلان الاستقلال عام 1932م. وكان فيصل الثاني آخر الملوك الهاشميين في العراق، حيث قام الجيش العراقي بالانقلاب في 14 يوليو 1958م، وقتل الملك فيصل الثاني، وأعلنت الجمهورية وأسدل الستار منذ ذلك الوقت على العائلة الملكية.[1]

ثانيا: مرحلة الحكم الجمهوري (من1958م إلى غاية الاحتلال الأمريكي عام 2003م)

بعد الإعلان عن الجمهورية وتأسيس نظام حكم عسكري وإصدار دستور جديد مؤقت، قام الجيش العراقي سنة 1963م بانقلاب، وعلى أثر ذلك تشكل مجلس وطني للحكم انتخب "عبد السلام عارف" في نفس العام وانفرد بالحكم، وعمل على إصدار الدستور المؤقت في سنة 1964م.لكن البعثيون قاموا بانقلاب عسكري وتسلموا السلطة عام 1968م، وصدر الدستور المؤقت سنة 1968م،[2] وبسط البعثيون سيطرتهم على العراق وتربعوا على عرشهم الجمهوري على مدى 35 عاماً حتى احتلال العراق من قبل الغزو الأمريكي عام 2003م.[3]

ثالثا: مرحلة الحكم الفيدرالي (من 2003م إلى اليوم)

يعد الاتحاد المركزي أو الفيدرالي أقوى أنواع الاتحادات، فالحقائق القائمة في الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي في العراق والتي تدفع بالكثير من الباحثين والمهتمين إلى تأييد تكريس الفدرالية. و هو ما يعكسه شيوع وتنامي ظاهرة الانقسام الطائفي والقومي في المجتمع العراقي في المرحلة الراهنة.[4] لم تتضمن الدساتير العراقية السابقة لعام 2003 أية إشارة صريحة وواضحة للفدرالية كتلك التي أشار دستور العراق لعام 2005، وأكد قانون ادارة الدولة لعام 2003 في مادته الرابعة تبني النظام الفدرالي بالنص على أن نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي فيدرالي. وجاء في المادة نفسها ان تتقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات المحلية. ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على أساس الأصل أو العرق أو الاثنية أو القومية أو المذهب.[5]

---

[1] زهير عطوف، **التجربة الحزبية في العراق بعد 2003 الواقع والتحديات**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، يناير 2018، ص05.

[2] عادل ثابت، مرجع سابق، ص265.

[3] زهير عطوف، مرجع سابق، ص06.

[4] نغم محمد صالح، الفيدرالية في الدستور العراقي لعام 2005: الواقع والطموح،**مجلة دراسات دولية**، العدد: 41، جامعة بغداد، 2009، ص52.

[5] نفس المرجع، ص55.

إن النموذج الفيدرالي لم ينبثق من القاعدة الشعبية العراقية، بل أسقط عليها من فوق، فالولايات المتحدة الأمريكية أجبرت العراق على استيراد هذا النموذج في مسعى منها لتفتيت العراق إلى الأبد من بوابة اللامركزية المفرطة.[1]

المطلب الثالث: التعددية الحزبية في العراق

يتسم نظام الحكم الحالي في العراق بالتعددية الحزبية، حيث تحول النظام السياسي في العراق بعد عام 2003م من نظام دكتاتوري إلى نظام ديمقراطي أحدث التغيير في النظام الحزبي المعتمد من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، إن هذه التعددية جاءت مفرطة وغير محددة وذلك لغياب الإطار القانوني الذي يحدد وجود هذه الأحزاب وينظم عملها.[2]

لقد ظهرت في الساحة السياسية العراقية أحزاب سياسية وهياكل تنظيمية بمسميات متعددة بعضها إسلامي والآخر علماني، وبعض الأحزاب كبير قوي وبعضها صغير ضعيف لا يحمل من معنى الحزب سوى الإسم، بعضها لديه قاعدة شعبية واسعة وبعضها يفتقد لذلك، بعضها معروف لدى الشارع العراقي ولها تاريخ طويل وخبرة في مجال العمل السياسي في صفوف المعارضة والبعض الآخر لم يظهر إلا بعد عام 2003م.[3]

أولا: أسباب الاتجاه نحو التعددية الحزبية في العراق:

لقد شهد النظام العراقي منذ عام 2003 اتجاها واضحا نحو التعددية الحزبية مهدت له عدة عوامل يمكن أن نلخصها كالآتي:[4]

- العلاقة الوطيدة بين الديمقراطية والتعددية الحزبية، فالأخيرة تعد شرطا ضروريا لتبني نظام الديمقراطية إلى توفر الشروط الأخرى لها، كالإنتخابات وحرية التعبير عن الرأي، فغياب التعددية الحزبية دليل على عدم ديمقراطية النظام السياسي.
- فشل نظام الحزب الواحد في إيجاد الحلول للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السيئة التي يعيشها العراق.
- شكل النظام الانتخابي الذي اعتمد النظام القائم على التمثيل النسبي.
- وجود تعددية عرقية واثنية وطائفية في المجتمع العراقي، فكل فئة من هذه الفئات تسعى لضمان حقوقها من خلال النفوذ السياسي المتمثل في الوصول إلى مراكز السلطة.[1]

---

[1] هاني محمود عبد موسى، **أزمة الدولة في العالم العربي: دراسة مقارنة لحالتي العراق والسودان**، (أطروحة دكتوراه في اختصاص العلوم السياسية، جامعة تونس المنار: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2018/2017، ص212.

[2] بدرية صالح عبد الله، قانون الأحزاب السياسية في العراق، **المجلة السياسية والدولية**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، 2017، ص947.

[3] مهدي أنيس جرادات، **الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي**، الأردن: دار أسامة، 2010، ص152.

[4] نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون الأحزاب السياسية،**مجلة العلوم السياسية**، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، المجلد: 22، العدد: 43، 2011، ص ص (62-64).

ثانيا: سمات التعددية الحزبية في العراق

إن أهم سمات التعددية الحزبية في العراق يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

- كثرة الأحزاب العراقية غير الفاعلة التي ظهرت على الساحة السياسية.
- أغلب الأحزاب العراقية بنت تنظيماتها على أساس الانتماءات الإثنية والمذهبية والطائفية لا على أساس الهوية الوطنية العراقية.
- تعيش الأحزاب السياسية العراقية أزمة ثقة شديدة التعقيد، فهي تتخذ موقفا سلبيا اتجاه الرأي الآخر، ولا تستوعب منطق الاختلاف مقدمة عليه منطق الخلاف، فكل حزب يشعر أنه يمتلك الحقيقة المطلقة ولا يقبل النقاش حولها.[3]

المبحث الثاني: واقع الفساد في العراق

إن ظاهرة الفساد في العراق لها جذور تاريخية، فهي ليست وليدة العراق الجديد، أو نتاج العهد الحالي، إنما هي إرث ورثه منذ تشكيل الدولة العراقية عام 1920م تحت الانتداب البريطاني، إلا أنها تنامت بشكل كبير وانتشرت بشكل واسع منذ عام 2003م

المطلب الأول: أسباب الفساد في العراق

هناك جملة من الأسباب التي تقف وراء ظهور الفساد في العراق والتي تتمثل فيما يلي:

أولا: الأسباب الداخلية:

1- الأسباب السياسية:

إن طبيعة السلطة العراقية السلطوية عموما، والتي تتناقض مع الديمقراطية في قضايا كثيرة، منها قضية حق الجمهور في الوصول إلى المعلومة، ساهم في تفشي الفساد. مما أغلق الطرق أمام المجتمع العراقي نحو التقدم، وبناء القدرات، والتصالح مع الدولة ومؤسساتها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. لقد اتسمت العهود الملكية والجمهورية والفيدرالية بالفساد، لكن العهد الأكثر تفشيا للفساد كان العهد الجمهوري نظرا لطول حقبته الزمنية نسبيا، وبسبب تأميم قطاع النفط، صاحب الحصة الأكبر من العوائد المالية، مطلع سبعينات القرن الماضي. يلي العهد الجمهوري في ظاهرة الفساد، العهد الفيدرالي الحالي الذي احتدمت فيه الصراعات الطائفية والمذهبية والعرقية، وتحطمت فيه مكانة الدولة وهيبتها بسبب الاحتلال وغياب التوافقات بين المكونات المجتمعية وما نتج عن ذلك من ترهل مؤسساتي شديد.[4]

---

[1] زهير عطوف، **التجربة الحزبية في العراق بعد 2003 الواقع والتحديات**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، يناير 2018، ص13.

[2] زهير عطوف، مرجع سابق، ص14.

[3] نغم محمد صالح، مرجع سابق، ص67.

[4] علي وتوت، ظاهرة **الفساد في العراق: دراسة تحليلية في سوسيولوجيا ظاهرة الفساد وآليات تقليصها**، ص198-207.

يعكس تفشي الفساد إلى حد كبير وجود أزمة في الدولة ومؤسساتها، فمن الطبيعي حدوث الفساد في ظل وجود خلل بنيوي يتمثل في الضعف أو الفشل المؤسساتي، وترهل القوانين، واحتكار سلطة واحدة، ومكون حزبي أو طائفي أو عرقي واحد للقرار السياسي.[1]

2- الأسباب الاقتصادية:

الحاجة المادية وضعف الرواتب الحكومية، وعدم تناسب أجور العاملين مع الجهد المبذول من قبلهم. التباين في المزايا الممنوحة للعاملين في القطاعين العام والخاص، ضعف الوعي الاقتصادي وقلة الالمام بأخلاقيات الوظيفة العامة.[2]

3- الأسباب الاجتماعية:

التدخلات الخارجية والطائفية والقبلية والعشائرية والمحسوبات، والجهل والظلم وضعف تأثير الأسرة والمجتمع، وغياب ثقافة النزاهة وسيطرة القيم المادية.

ثانيا: الأسباب الخارجية

- **الاستعمار:** كان للاستعمار يد في انتشار الفساد منذ الانتداب البريطاني ما قبل عام 1920م مرورا بالاحتلال الأمريكي عام 2003م.وذلك بعد الغياب التام للدولة العراقية، وخلال بدايات فترة احتلالها استطاعت ان تحول الولاءات من ولاء للدولة الى الولاءات الفرعية، فقد قام الحاكم المدني بول بريمر وهو ممثل الإحتلال الإمريكي في العراق آنذاك بحل مؤسسات الدولة كافة وكانت هذه تعتبر أولى خطواته، ومن ثم حظر حزب البعث، وكذلك حل الأجهزة الأمنية والمهمة منها كوزارة الدفاع المتمثلة بالمفصل المهم للدولة العراقية ألا وهو الجيش، وفي ظل هذا الواقع إعتمدت المناطق الريفية على حماية نفسها بنفسها، وأما في المدن كالعاصمة بغداد فقد تم اعتماد توفير الأمن من خلال بعض لتشكيلات المسلحة غير النظامية.
- كما عملت أيضا على تشكيل مجلس الحكم المؤقت على أسس الطائفية والعرقية لتشمل معظم المكونات العراقية، إذ أصبحت الإعتبارات الطائفية هي المعيار المتبع والأساس في إختيار الموظفين في كل مؤسسات الدولة.[3]
- **الاستثمار الأجنبي:** وذلك من خلال ترسية العقود بسرية وبدون مناقصات على مجموعة من الشركات المرتبطة بأصحاب القرار ومراكز السلطة.
- **القروض والمساعدات الخارجية:** حيث عملت على تراكم الديون العراقية.

وبالإضافة إلى الأسباب السابقة، فهناك أسباب أخرى ساهمت في ظهور الفساد في العراق وهي كالآتي:[1]

---

[1] محمد حسن سعيد، **وسائل القانون الدولي لمكافحة جرائم الفساد**، (رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط: كلية الحقوق)، 2019/2018، ص 245.

[3] أحمد الشيخ مرجع سابق، ص 65.

- طبيعة الحكم القائم في العراق سواء كان دكتاتوريا أو ديمقراطيا، فالأول ساهم في انتشار الفساد على الصعيد المحلي، والثاني ساهم في ربط الفساد المحلي بالفساد على الصعيد الدولي.
- انتشار الجهل والفقر والبطالة.
- الطائفية وفقدان الشفافية.
- سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وغموض النصوص القانونية.
- عدم تناسب الصلاحيات الممنوحة للعاملين مع المسؤوليات.
- ضعف الأجهزة الرقابية وعدم استغلالها.
- اتساع حجم البيروقراطية في الأجهزة الحكومية.

المطلب الثاني: تأثيرات الفساد في العراق

1- التأثيرات السياسية:

أدى الفساد إلى عدم الاستقرار السياسي في العراق، وعرض شرعية النظام السياسي للتآكل بشكل مستمر، كما ترتب عليه ظهور اللامبالاة والاستهتار بالمصالح العامة وبرموز الدولة، وأضعف مكانة السلطة السياسية والإدارية محليا وعالميا.[2]

2- التأثيرات الاجتماعية:

أثر الفساد في استقلال السلطة القضائية في العمل دون تأثير أصحاب المصالح، وحرم المواطنين من الوصول إلى العدالة وتعزيز حق الإنسان الأساسي في محاكمة عادلة ونزيهة، كما أدى إلى انهيار شديد في البيئة الاجتماعية والثقافية والأخلاقية عندما يتقبل المواطن العراقي الفساد الإداري والمالي كأسلوب في العمل ووسيلة للحصول على مزايا في المجتمع مما أدى إلى انهيار النسيج الأخلاقي للمجتمع، وكرس التفاوت الاجتماعي وأثر سلبيا على التماسك الاجتماعي نتيجة للتوزيع غير العادل للدخول والثروات مما أدى إلى تفكيك المجتمع العراقي وزيادة مشاكله الاجتماعية.[3]

3- التأثيرات الاقتصادية:

أدى الفساد إلى تراجع الاقتصاد العراقي بمختلف قطاعاته الانتاجية وخاصة الصناعية منها والزراعية، نتيجة لانخفاض مساهمة هذه القطاعات في توليد الناتج المحلي الاجمالي، وهدد العلاقات الاقتصادية المتوازنة وأدى إلى تشويه اقتصاد العراق وتحطيم مرتكزاته الأساسية، وعمل على انهيار البنية التحتية وأضعف الخدمات العامة مما شكل عائقا أمام التنمية. كما أدى إلى تشكيل عقبة كبيرة تضع القيود على أي مستثمر أجنبي للدخول إلى العراق.

---

[1] عبود كاظم الفتلي، مرجع سابق، ص102.

[2] جاسم محمد الذهبي، **الفساد الإداري في العراق تكلفته الاقتصادية والاجتماعية**، ص230.

[3] موسى اللوز، **التنمية الإدارية**، ط2، الأردن: دار وائل للنشر، 2002، ص ص (165-166).

وعليه فإن الفساد في العراق له تأثيرات شملت كافة الأصعدة كما يأتي:[1]

- ضياع الأموال العامة التي كان من الممكن استخدامها في بناء مشاريع تخدم المواطن العراقي مما أدى إلى تلكأ الخدمات تارة وتوقفها تارة أخرى.
- هروب الأموال خارج العراق فقلل بذلك فرص الاستثمار المحلي والأجنبي فيه مما قلص فرص التشغيل ووسع ظاهرة البطالة والفقر.
- هجرة أصحاب الشهادات والكفاءات فحرم العراق من موارده البشرية اللازمة للتنمية.
- زعزعة القيم الأخلاقية وساهم في انعدام المهنية في العمل وقلة المسؤولية لدى المواطن العراقي.
- شجع على انتشار الجرائم التقليدية والمستحدثة في الشارع العراقي.
- قضى على الثقة والمصداقية بمؤسسات الدولة وبالتالي القضاء على مبدأ الحكم الرشيد والمحاسبة والشفافية.
- عمل على ايجاد الخلافات والصراعات داخل أجهزة الدولة والأحزاب الحاكمة.
- قوض الديمقراطية من خلال سيطرة الأحزاب الحاكمة والموالية لها فأدى إلى فساد الانتخابات.
- أدى إلى اخضاع أجهزة الاعلام إلى المسؤولين والحكوميين الفاسدين وخدمة مصالحهم مما ساهم في تقليل وإلغاء دور هذه الأجهزة في التوعية والكشف عن حالات الفساد ومحاربته.
- أدى إلى جعل العراق بلدا محتلا تحت الوصاية الأمريكية.

إن ما حصل في العراق بعد عام 2003م وما تلا الاحتلال الأمريكي للبلد من أحداث ترتبت عليها آثار مدمرة لاقتصاد الدولة ومنظومتها الاجتماعية والقانونية والاقتصادية وارتفاع مستوى خط الفقر وارتفاع نسبة البطالة وتوقف المشاريع الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدمية والإنتاجية والفوارق الطبقية وانتشار الأمية على مستوى المجتمع والأمية في إطار إدارة أغلب مؤسسات الدولة وغياب التخطيط المستقبلي بالإضافة إلى فتح باب الاستيراد غير المنظم ودخول البضائع الرديئة حيث عزت السوق العراقية كافة البضائع الصناعية والزراعية التي اثرت سلبا على المنتج المحلي وبدون اية رقابة أو سيطرة نوعية وتحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد منتج إلى اقتصاد استهلاكي ألبسط البضائع ناهيك عن التأثيرات الخارجية على ماهية المنظومة الاقتصادية حتى أصبحت الهوية الاقتصادية شبه معدومة مما جعل من البلد بيئة مناسبة وارض رخوة لانتشار الفساد.[2]

[11] عبود كاظم الفتلي، الفساد **الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة**، (رسالة ماجستير، جامعة كربلاء: كلية الإدارة والاقتصاد)، العراق، 2009/2008، ص101.

[2] حسن سعيد، مرجع سابق، ص54.

تتجلى أبرز مظاهر الفساد عراقيا في تفشي الزبائنية، وانخفاض الدخل القومي للدولة بشكل متسارع بسبب السرقات التي تمنع تراكمه وزيادته، وطغيان الطابع الشخصاني الذي يجعل الفرد أهم من الدولة، ويجعل المصلحة الخاصة أهم من المصلحة العامة.[1]

المطلب الثالث: مؤشر مدركات الفساد في العراق

أولا: مفهوم مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perceptions Indes):

يرمز له باختصار (CPI)، وصدر لأول مرة في عام 1995م، ويصدر سنويا، وهو المؤشر الذي يقيم الدول ويرتبها وفقا لدرجة وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين ورجال الأعمال والموظفين، حيث يعتمد على البيانات التي يتم جمعها عن طريق مسوح استطلاعات آراء متخصصة تقوم بها مؤسسات مختلفة ومستقلة. ويقيم المؤشر مستوى الفساد في دول العالم على مقياس من (0) إلى (100)، إذ تعادل الدرجة (0) أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك، في حين تعادل الدرجة (100) أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك.[2]

ثانيا: مفهوم منظمة الشفافية الدولية (Transparency International):

يرمز لها باختصار (TI)، وهي منظمة دولية غير حكومية معنية بالفساد بكل أنواعه، تأسست في عام 1993م بألمانيا كمؤسسة غير ربحية، وتشتهر عالميا بتقريرها السنوي لمؤشر الفساد، وهي قائمة مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد حول العالم. مهمة هذه المنظمة خلق تغيير نحو عالم من دون فساد.[3]

ثالثا: مظاهر الفساد التي يغطيها مؤشر مدركات الفساد:

تغطي بيانات مؤشر مدركات الفساد الجوانب التالية من الفساد:[4]

- الرشوة.
- اختلاس المال العام.
- ملاحقة قضايا جنائية حقيقة لمسؤولين فاسدين.
- عبء الإجراءات الروتينية والبيروقراطية المبالغ فيما ما من شأنه زيادة فرص ظهور الفساد.
- السيطرة على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيقة.
- قددرة المجتمع المني على النفاذ إلى المعلومة فيما يتعلق بالشؤون العامة.
- قدرة الحكومة على الحد من الفساد وفرض آليات فعالة لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع العام.

---

[1] هيثم كريم صيوان، فساد الطبقة السياسية في العراق: دراسة اقتصادية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد: 389، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص ص (73-75).

[2] رشا خالد شهيب، تحليل أثر مؤشر إدراك الفساد في العراق وانعكاسه على الموازنة العامة للمدة (2003-2017)، **مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية**، المجلد: 01، العدد: 02، العراق، 2020، ص46.

[3] نفس المرجع، ص47.

[4] منظمة الشفافية الدولية، **مؤشر مدركات الفساد، 2017**، الأسئلة المتكررة، ص 02.

- المفارقة بين التعيينات القائمة على الكفاءة والتعيينات القائمة على المحاباة في الوظيفة العمومية.
- انتشار ظاهرة المسؤولين الذين يستغلون المناصب العامة لتحقيق مكاسب شخصية دون مواجهة العواقب.
- قوانين كافية تتعلق بالتصريح بالممتلكات والذمة المالية ومنع تضارب المصالح في صفوف الموظفين العموميين.
- توفير الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد والصحفيين والمحققين لد تبليغهم عن حالات الرشوة والفساد.

رابعا: واقع الفساد في العراق وفقا لمؤشر مدركات الفساد

منذ عام 2003 وحتى 2021م، يقبع العراق في ذيل مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، ليكون من أكثر بلدان العالم فسادا.والمتوقع أيضا أن يبقى لفترة أطول، وهو ما يشغل المجتمع العراقي والمجتمع الدولي لانحسار فرص التنمية والاستثمار وتفويض شرعية الإنجاز للنظام السياسي القائم، إذ يشهد العراق حتى في زمن الديكتاتورية قبل 2003/04/09، استشراء الفساد السياسي بهذا الحجم، واتساع دائرته، وتشابك حلقاته، وترابط آلياته، مما يهدد استقرار النظام السياسي، ويعرقل بناء المؤسسات السياسية، ومسيرة التنمية الاقتصادية.

دخلت دولة العراق دائرة تصنيفات مؤشر مدركات الفساد لأول مرة في عام 2003م، وجاء ذلك التأخر في ضمها على أثر صعوبة الحصول على المعلومات والحقائق في المدة التي سبقت ذلك العام، وتتضح قيم مؤشر مدركات الفساد فضلا عن ترتيب العراق على مستوى دول العالم وفقا للجدول التالي:

ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد عربيا وعالميا للمدة (2003-2021)

السنة	الدرجة	الترتيب عربيا	العدد الكلي للدول العربية	الترتيب عالميا	العدد الكلي للدول
2003	2.2	16	20	113	133
2004	2.1	17	20	129	146
2005	2.2	17	20	137	159
2006	1.9	17	20	160	163
2007	1.5	18	20	178	159
2008	1.3	19	20	178	180
2009	1.5	17	20	176	180
2010	1.5	19	20	175	180
2011	1.8	18	20	175	183

2012	1.8	18	20	169	176
2013	1.6	17	20	170	177
2014	1.6	18	21	170	174
2015	1.6	18	20	161	168
2016	1.7	17	20	161	180
2017	1.8	18	20	170	178
2018	–	15	21	168	180
2019	–	16	21	162	180
2020	–	16	21	162	180
2021	–	15	21	157	178

المصدر: تقارير منظمة الشفافية الدولية للأعوام (2003-2021)

على الرغم من أن بيانات مؤسسة الفساد العالمي لا تتميز بالدقة، ولكن يمكن استخدامها في التحليل الكيفي. لقد تم تقسيم الدول العربية إلى فئات حسب درجة شيوع الفساد فيها، من الدرجة الأولى الأقل فسادا الى الدرجة الخامسة الأكثر فسادا، وهذه تعطي صورة عامة عن مدى فساد القطاع العام في الدولة.[1] حيث ضمت الفئة الرابعة، سبع دول فاسدة جدا، وهي: مصر والجزائر ولبنان وجزر القمر والعراق وموريتانيا وجيبوتي، وتتراوح درجات فسادها من 20 إلى39.[2]

أصبحت بعض هذه الدول أكثر فسادا عند مقارنة ترتيبها العام 2021 مع ترتيبها العام 2010، إلا أن الفساد في دولة العراق تراجع قليلا، حيث تحسن ترتيبها بضع درجات،لكن يحقق العراق خلال الأعوام 2017-2018 إنجازا متميزا في مجال مكافحة الفساد، وفق مؤشر مدركات الفساد من منظور دولي الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية، فقد إستقر العراق خلال المدة 2013-2015 على المستوى 16 ثم ارتفع إلى المستوى17عام 2016، إذ احتل المرتبة 166 من 167دولة شملها المؤشر،[3] أما خلال المدة 2021-2022، فقد احتل عالميا المرتبة 157 من 178دولة شملها المؤشر، والمرتبة 15 عربيا من 21 دولة شملها المؤشر، ما يعني أن العراق مازالفي أسفل القائمة وفقا لمؤشر مدركات الفساد.

[1] باسم الزبيدي، **الفساد السياسي: إعادة النظر في المفهوم**، سلسلة دراسات وأبحاث، معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، جامعة بيرزيت، 2021، ص413.

[2] نفس المرجع، ص416.

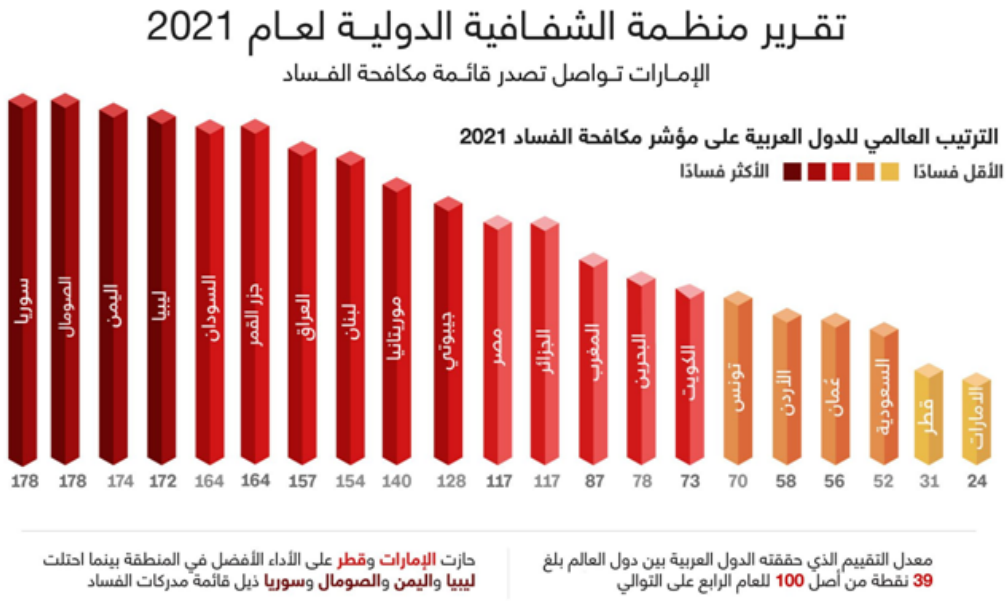

االمصدر: الموقع الإلكتروني CNN بالعربية

المبحث الثالث: دور المحاصصة السياسية في انتشار الفساد في العراق

إن أبرز ما يدل على اعتماد نظام المحاصصة في تشكيل كل الحكومات العراقية هو اعتماد هذا النظام ليس فقط في توزيع الرئاسات الثلاث فيها (الدولة والحكومة والبرلمان) بين المكونات المجتمعية الطائفية العراقية (الكرد والعرب بشقيهم الشيعة والسنة)، بل وشمل ذلك المناصب الإدارية المدنية حتى مدير عام إلى المناصب العسكرية أيضا. ويبدو أن النهج الذي اتبعه النظام السياسي العراقي عبر اتخاذه للمحاصصة كوسيلة لتسلم السلطة ما بين المكونات السياسية قد انعكس سلبا على كل اركان النظام وطريقة عمله، مما أفقد النظام وحدة بناءه وانسجامه، فهو يدافع عن مصالحه ضد مصالح المجتمع، وهذه الحالة ولدت صراع هوياتي داخل المنظومة العامة للبلاد، افقدت النظام السياسي ديمومته واستقراره وانسجامه الوظيفي، وصارت الوظيفة العامة وسيلة للكسب على حساب الدولة واستقرارها.

المطلب الأول: المحاصصة السياسية في العراق

أولا: مبدأ نظام المحاصصة السياسية في العراق

بدأت عملية إعادة بناء الدولة العراقية ونظامها السياسي بعد 2003/04/09 بإعلان (بول بريمر) الحاكم المدني الأمريكي بعد حل الجيش العراقي وجهاز الدولة، وإدخال الطائفية رسميا إلى المؤسسات الحكومية التي كان من المفترض إعادة بنائها من جديد، وتم ذلك بإعلان (بريمر) قراره بتأسيس (مجلس الحكم الانتقالي) في العراق، وجعل العضوية فيه وفقا لنظام التمثيل النسبي للمكونات الاجتماعية العراقية على أساس هوياتها الفرعية القومية والدينية والمذهبية، بدلا من الهوية الوطنية

العراقية الجامعة. ومن هنا شاعت تسمية نظام التمثيل النسبي هذا باسم (نظام المحاصصة)،[1] وهذه الأخيرة هي نسخة محلية خاصة عن نظام الديمقراطية التوافقية التي تبنتها العملية السياسية العراقية لاحقا.[2] كان من بين مخططات الاحتلال، الإضرار بالوحدة الوطنية في سياق فرض المحاصصة الطائفية كجزء من مخططه في تشجيع هذه الأشكال والذي لعبت وسائل الإعلام فيه دورا مركزيا لإعادة بناء دولة عراقية حديثة تتوافق ونظرة المحتل.[3]

هناك تساؤلات تتعلق بتطبيق مبدأ المحاصصة من ناحية المشروعية في العراق، وإذا ما كان الدستور العراقي الدائم قد أقر هذا المبدأ مع تطبيق نظام التوافقية الديمقراطية، وللإجابة على هذه التساؤلات هناك اتجاهين متعاكسين نعرضهما كمايلي:

الإتجاه الأول: أصحاب هذا الإتجاه يرون ان الدستور العراقي الدائم لعام 2005، قد اعتمد على مقدمات وافكار عديدة حاول تكريسها وتضمنيها في نصوص الدستور الدائم من اهمها هو (قانون ادارة الدولة للمرحلة الإنتقالية لعام 2004)، وهذا القانون يتبنى مبدأ المحاصصة والتوافق لتوزيع المناصب السيادية العليا في الدولة العراقية نزولا للمناصب الأدنى.[4]

الإتجاه الثاني: اصحاب هذا التجاه يرون ان الدستور الدائم لعام 2005، لم يتبن في جميع مواده مبدأ المحاصصة في أي نص من نصوصه،[5] حيث يتضح مما سبق ان تطبيق مبدأ المحاصصة لم يأتي ذكره في الدستور العراقي الدائم لعام 2005 بشكل صريح وعلني. النهج الذي اتبعه النظام السياسي العراقي عبر اتخاذه للمحاصصة كوسيلة لتسلم السلطة ما بين المكونات السياسية قد انعكس سلبا على كل اركان النظام وطريقة عمله، كون المحاصصة قامت بتوزيع السلطة على اسس دينية وقومية ومذهبية مما أفقد النظام وحدة بنائه وانسجامه، فهو يدافع عن مصالحه ضد مصالح المجتمع، وهذه الحالة ولدت صراع هوياتي داخل المنظومة العامة للبلاد، افقدت النظام السياسي ديمومته واستقراره وانسجامه الوظيفي، وصارت الوظيفة العامة وسيلة للكسب على حساب الدولة واستقرارها.[6]

في ظل الأجواء المحاصصاتية التي عمل بها القادة السياسيون والممثلون للمكونات ومطالبتهم بإشراك كل مكون من المكونات حسب حجمه للمناصب عن طريق التوافق بينهم، والتي قد تكون مخالفة للديمقراطية النيابية في النظم البرلمانية التقليدية، لكن الأمر مبررا لمن عاش واطلع وعاصر التجربة العراقية بجزئياتها منذ عام 2003، إذ توافقت فيها ارادات اللاعبين السياسيين والتكتلات السياسية وقادة الأحزاب من أجل

---

[1] محمد العيثاوي، مرجع سابق، ص31.

[2] نفسالمرجع، ص22.

[3] محمود الشناوي، **العراق التائف بين الطائفية والقومية**، ط1، مصر: دار هلا للنشر والتوزيع، 2012، ص53.

[4] أحمد الشخ، مرجع سابق، ص ص (78-79).

[5] المرجع نفسه، ص79.

[6] سعدي ابراهيم، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، **مجلة دولية في الدراسات الإقليمية**، المجلد: 02، العدد: 01، تركيا، ماي 2018، ص45.

اقتسام المناصب السيادية للقوميات والمذهب، حتى اصبح الأمر عرفا، ومن هنا كان إشراك المكونات كافة في لجنة كتابة الدستور العراقي الدائم لعام 2005.[1]

ثانيا: أسباب ظهور المحاصصة السياسية في العراق

إن الأسس التي تشكل وفقا لها النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، قد ساعدت على ظهور نظام المحاصصة، كون النظام يركز على قاعدة تمثيل المكونات، وانتقلت الى كل مؤسسات الدولة وتفرعاتها المختلفة: الاقتصاد، المؤسسة العسكرية، المجتمع والخارجية.[2]تقف وراء المحاصصة السياسية في العراق بعد عام 2003، بالإضافة إلى الأسباب الداخلية، هناك أسباب كثيرة نذكر منها:

1- أسباب إقليمية:

لم تكن جميع دول الجوار راضية عن التغيرات التي حدثت في العراق بعد عام 2003، بل ان اغلبها على الاخص العربية منها قد شعرت بالخطر من التغيير الذي شهده العراق، وخوفا من انتقال التغيير الى أراضيها، مما دفع الانظمة السياسية العربية وعلى الاخص الخليجية منها بحكم قربها من العراق، إلى دفع السنة كي يكونوا ندا للقوى السياسية الشيعية، وعلى هذا الاساس دخلت البلاد في صراع ما بين القوى السياسية السنية تساندها الدول الخليجية وما بين القوى السياسية الشيعية تساندها ايران من جهة اخرى، ومما عقد المشهد ان هذه الصراعات ادت في النهاية الى انقسام الشعب العراقي بحسب الانقسامات السياسية، وبالتالي نزلت المحاصصة الى الشارع.[3]

2- أسباب دولية:

دعم الإحتلال الامريكي المعارضة العراقية التي كانت تعمل ضد النظام السابق، ورعتها وقدمت لها الكثير من التسهيلات، وبقدر تعلق الامر بالمحاصصة فإن الولايات المتحدة لم تكن تتعامل مع المعارضة على أنها تمثل شعب عراقي موحد، بل تعاملت معها على تمثل عدة مكونات مجتمعية قومية ودينية ومذهبية. واستمرت الولايات المتحدة تركز على مسميات متعددة مثلا المشاركة او التعايش او التوافقية، وفي النهاية كل هذا الاشكال من الحكم تعني المحاصصة السياسية. وليس هذا فحسب بل ان الولايات المتحدة لم تتوانى عن التعامل مع الساسة الذين يمثلون المكونات سواء بموافقة الحكومة العراقية ام بدون علمها، وقد مدت المال والسلاح لحكومة اقليم كردستان وكذلك ساندت بعض حركات الإعتصامات التي انطلقت لإسقاط الحكومة.[4]

---

[1] أحمد الشخ، مرجع سابق، ص83.

[2] سعدي ابراهيم حسين، المحاصصة السياسية ووحدة الخطاب العراقي الخارجي بعد 2003،**مجلة أبحاث العلوم السياسية**، المجلد: 2019، العدد: 39-40، 2019، ص389.

[3] سعدي ابراهيم حسين، مرجع سابق، ص380.

[4] نفس المرجع، ص381.

ثالثا: علاقة المحاصصة السياسية بالطائفية في العراق

إن المجتمع العراقي منقسم على نفسه إلى فئات عرقية ودينية ومذهبية عديدة، (عرب، أكراد، تركمان، ونحو 95% منهم مسلمون: سنة وشيعة، وكذلك هناك مسيحيون وصابئة وأيزيديون...الخ)، وهذه التعددية ليست من صنع العراقيين أنفسهم، وليست حديثة، بل هي من صنع التاريخ والجغرافيا. فإشكالية النظام السياسي العراقي الراهن تتمثّل، أولاً، في أن معظم الأحزاب والتنظيمات السياسية النافذة حالياً تحمل هويات طائفية أو إثنية أوعشائرية، وتتمثل، ثانياً، في أن النظام بات يأخذ بصيغة تتماهى مع نظام المحاصصة الطائفية والإثنية.[1]

1- خصائص الطائفية في العراق:

إن الشعب العراقي، تجمعه قواسم مشتركة عديدة، كاللغة والدين والثقافة، إلا أنه مجتمع مؤلف من طوائف ومذاهب مختلفة، ويمكن أن تكون هذه التعددية مصدر إثراء وقوة،[2]أساس الطائفية في العراق هو سياسي وليس اجتماعي، وليس للطائفية السياسية أساس اجتماعي أصلا؛ لأن المجتمع العراقي مندمج اجتماعياً ونابذ للطائفية، فلا يوجد للطائفية جذور حقيقية في هذا المجتمع، لأن الصراع الطائفي في العراق، في حقيقته هو صراع مصالح سياسية واقتصادية لقوى إقليمية ودولية، لكنه يأخذ تبريرات طائفية ومذهبية لتحقيق تلك المصالح، أي أن الطائفية تفرض من الخارج وتتلقاها جهات عراقية داخلية لكنها مدعومة خارجيا أيضا، لهذا تفشل الطائفية في المجتمع العراقي. إذ يؤكد تاريخ العراق قديماً وحديثاً بمختلف مدنه ومناطقه الجغرافية، أنه أنموذج للتعايش السلمي بين المكونات المجتمعية على إختلاف دياناتها ومذاهبها وقومياتها، فقبول الآخر والتعاون المتبادل بين المكونات سمة بارزة في المجتمع العراقي، الدليل على ذلك هو وجود التعددية بأنواها المختلفة، لأنها تبرهن على أن إن العراقيين منذ القدم متعايشين سلميا ومتعاونين اجتماعيا، كما أنه لا يوجد في العراق وحدة إدارية فضلا عن مدينة أو منطقة أو حي قديماً وحديثا نشأت على أسس طائفية أو مذهبية، أو معترف بها رسمياً انها لطائفة أو لمذهب معين.[3]

2- المحاصصة والطائفية في المجال السياسي

لعبت الطائفية دورا رئيسيا في الازمة العراقية في مرحلة ما بعد انهيار نظام صدام حسين، حيث إنتقل نظام حكم العراق من حزب حاكم علماني رافض للتعددية والديمقراطية إلى حقل يعج بتنظيمات سياسية تغلب عليها السمة الطائفية والإثنية والعشائرية، ويأخذ بالمحاصصة الطائفية-الإثنية.[4] من المؤسف أن التعددية في العراق لها ذات تأثيرات سلبية، ليس في حد ذاتها، وإنما لعدم توظيفها بالشكل السليم، أضف

[1] جميل هلال، مرجع سابق، ص14.

[2] محمد رشيد صبار، وأمجد زين العابدين طعمة، الدعاية الطائفية: دراسة تحليلية في واقع ومستقبل الظاهرة (العراق أنموذجا)، **مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية**، الملحق: 01، المجلد: 47، العدد: 02، جامعة بغداد، 2020، ص 505.

[3] محمد حازم حامد، مرجع سابق، ص ص (157-158).

[4] جميل هلال، مرجع سابق، ص14.

إلى ذلك الدورالذي أداه الاحتلال الإمريكي في توظيف هذه التعددية لصالحه، كما لا يمكن تجاهل، الدور الكبير لبعض الدول الإقليمية في إذكاء هذه الصراعات إلى جانب دور الأحزاب السياسية المرتبطة بأجندات خارجية في ظل غياب دولة المواطنة، وعدم وجود هوية جامعة الأمر الذي جعل العراق أرض خصبة للإنقسامات وإذكاء الصراعات الطائفية.[1]

إن العملية السياسية أدت دورا كبيرا في إفراز الطائفية في المجتمع، لاسيما إذا وجت إمكانيات كبيرة تستطيع توظيفها لإنتاج الطائفية السياسية، فأضحت العملية السياسية طائفية مما جعل ممارسة الديمقراطية خاطئة لتنتج محاصصة حالت دون بناء الدولة العراقية على أساس المواطنة، فالعلاقة عكسية بين الطائفية السياسية والمواطنة، لأنه عندما يكون النظام السياسي طائفيا تغيب المواطنة، وعندما يكون النظام السياسي قائما على المواطنة تغيب الطائفية، وهكذا تعد المواطنة نقيضا للطائفية، والسبب راجع إلى إنه في دولة المواطنة يتساوى الأفراد جميعهم في الحقوق والحريات دون التمييز بسبب المعتقد أو المذهب أو الطائفة أو القومية، وبهذه السياسة تنحصر الطائفية وتفقد كل مسوغاتها.[2]

شكل التنافس ببين الشيعة والسنة في المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 محور الصراع السياسي في الدولة العراقية، فقد اعاقت هذه التوترات والصراعات الطائفية عمليات بناء الدولة وزعزعت استقرار البلاد. ومما زاد من سوء الأمور عدم قيام الحكومات العراقية المتعاقبة بأي محاولات واضحة للتغلب على هذه الإنقسامات، وبناء هوية وطنية مشتركة.[3]ومع ظهور المحاصصة السياسية في العراق نشأ مصطلح الطائفية السياسية ونشأ معها أزمة الهوية الوطنية، فالدستور الدائم يحتوي على مواد كثيرة ومتعددة تشجع وتدعم صعود الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، حيث ركز على تعدد الاختلافات المذهبية والقومية والقبلية وتشجيعها في أكثر من موضع ودعمها، بدلا من ان يركز على الوحدة والهوية الوطنية العراقية.[4]كما جاء في المادة (40 أولا أ): " أتباع كل دين أو مذهب أحرار في ممارسة الشعائر الدينية بما فيها الشعائر الحسينية "، وأيضا في المادة (43) "تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية وتهتم بشؤونها".[5]

فالطائفية السياسية وهو نوع من التنظيم السياسي يرتكز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية وتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة أو الكيان السياسي، حيث تتحكم الطائفة في حياة الفرد الشخصية وتحكمه وفق شرائعها الدينية.[6]أو وفق قوانينها العرقية. بعد

---

[1] رشيد صبار، العابدين طعمة، مرجع سابق، ص505.

[2] محمد حازم حامد، مرجع سابق، ص155.

[3] هاوي مشعان ربيع،مرجع سابق، ص118.

[4] ابراهيم سعدي، مرجع سابق، ص45.

[5] دستور العراق الدائم (2005)

[6] يوسف بن يزة، **الدولة والدائفة في عصر العولمة: دراسة في بنية الدولة العربية الحديثة (لبنان نموذجا)**، (أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2013/2012، ص43.

انقضاء سبع سنوات على انهيار نظام حكم الرئيس صدام حسين، وجد العراقيون أنفسهم منهكين في إعادة صياغة الصراع، بعد سنوات من تأجيل المشاكل. حيث يرى البعض أن التقسيم الطائفي سيقضي على المشاكل، إلا أن الخلاف العميق موجود داحل الكتلة الطائفية الواحدة، فبعد الصراع الشيعي–الشيعي، برز الصراع الكردي–الكردي وبعدها السني–السني خاصة بعد الانسحاب الأمريكي الكامل وفقا للجدول الزمني للاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن عام 2009، وهو ما يؤسس لشكل جديد من الصراعات ما لم يتمكن القادة السياسيون من إيجاد حل والسيطرة على النزاعات داخل الطائفية.[1]

وليس أمرا استثنائيا ولا خارجا عن المألوف توجه نظام المحاصصة الطائفية في العراق لتبني الأنموذج الديمقراطي التوافقي، فقد باتت الديمقراطية والطائفية معا ظواهر عالمية بحكم أن العولمة "عولمت الطائفية) في القرن الحادي والعشرين، بعد أن عولمت الديمقراطية،[2] وإن كانت مواد الدستور العراقي الدائم لعام 2005، لم تنص بأي شكل من الأشكال على النظام الديمقراطي وحكوماته في العراق على أي أساس عرقي أو ديني أو مذهب.[3]

قد دعم عالم الاجتماع العراقي علي الوردي نظام المحاصصة وإن لم يصرح بذلك مباشرة، حيث يرى أنه يعالج الانشقاق الذي يعاني منه الشعب العراقي، بقوله "إن الشعب العراقي منشق على نفسه وفيه من الصراع القبلي والطائفي والقومي أكثر مما في أي شعب عربي آخر– باستثناء لبنان– وليس هناك من طريقة لعلاج هذا الانشقاق أجدى من تطبيق النظام الديمقراطي فيه، حيث يتاح لكل فئة منه أن تشارك في الحكم حسب نسبتها العددية".[4] وعلى الرغم من أن نظام الحصاصة يضمن ويحقق المشاركة السياسية بين المكونات الإجتماعية العراقية، بتوزيع مقاعد مجلس الحكم عليها بحصص (كمية ونوعية) تتوافق والنسبة العددية لكل مكون منها. إلا أن تلك المكونات تظل مصنفة على أساس هوياتها الطائفية الفرعية (القومية والدينية والمذهبية...الخ)، ولعل أبرز ما يدل على اعتماد نظام المحاصصة في تشكيل كل الحكومات هو اعتماد هذا النظام ليس فقط في توزيع الرئاسات الثلاث فيها (الدولة والحكومة والبرلمان) بين المكونات المجتمعية الطائفية العراقية (الكرد والعرب بشقيهم الشيعة والسنة)، بل وشمل ذلك المناصب الإدارية المدنية حتى مدير عام، إن لم يصل إلى ما بعدها، وحتما المناصب العسكرية أيضا . وإذ باتت المحاصصة الطائفية مبدأً حاضرا في الحياة السياسية العراقية بعد الاحتلال، يرفضه الجميع لفظيا، ويتمسكون به، أو على الأقل يمارسونه عمليا،[5]فلقد بات ثابتا ومؤكدا أن العملية السياسية في العراق تقوم على نظام المحاصصة الذي يقوم بدوره على الطائفية بتعريفنا

[1] محمود الشناوي، مرجع سابق، ص94.

[2] محمد العيثاوي، مرجع سابق، ص34.

[3] نفس المرجع ، ص35.

[4] علي الوردي، مرجع سابق، ص283.

[5] محمد العيثاوي، مرجع سابق، ص ص (32–33).

الموسع لها بما يجعل منها عملية سياسية طائفية جملة وتفصيلا، وإذ أثبتت التجارب الإنسانية كلها أن الطائفية "لا تشجع تفتح الديمقراطية إطلاقا، فالطائفية إنكار لفكرة المواطنية بالذات".[1]وبناء عليه ليس كل مواطن ينتمي إلى طائفة معينة هو طائفي بالضرورة (وهي مسالة مرتبطة بدرجة الوعي والثقافة الدينية)، بل إن هذه المشكلة تظهر عندما تستأثر طائفة معينة بالسلطة والامتيازات على حساب الطوائف الأخرى، وتقويم الحالة السلبية هذه لا تأتيمن خلال ردود افعال مقابلة، وانما تفكيك هذه الظاهرة ومعالجتها بأسلوب حضاري ديمقراطي وهذا ما على مؤسسات المجتمع المدني القيام به في المرحلة المقبلة.[2]

وعليه، فقد أعاقت المحاصصة الطائفية عملية بناء الدولة ورسخت الطائفية، كما أن الحكومة العراقية لم تقم بأية محاولات للتغلب على الطائفية السياسية وبناء هوية وطنية جامعة بل العكس، لأن سياسات حكومية عدة لم تؤِد إلا إلى مزيد من الإنقسامات الطائفية، فهيمنت فكرة التمثيل الطائفي والتنافس على السلطة والموارد والمكانة الطائفية بدلا من تمثيل المواطنين، فنشأت صراعات حول مكانة الطائفة وحجمها وقوتها، وهكذا أصبحت الطائفية وسيلة توظفها الأحزاب والحركات السياسية التي تسعى إلى تكوين جمهور ناخبين وكسب الدعم الشعبي لاسيما في فترة الإنتخابات عندما يتبنى المرشحون خطابا طائفيا.[3]

وهكذا يعد نظام المحاصصة الطائفية على المستويين السياسي والإداري أحد خصائص الدولة العراقية بعد عام 2003، واستمراره يهدد أية محاولات بناء دولة أسس وطنية ومهنية، وأية دولة تقوم على الطائفية فإنه ينتشر فيها الفساد بأشكاله كافة سواء السياسي أو الاقتصادي أو حتى الإداري، ومن ثم تتفكك الدولة وتنهار، لأن الطائفية السياسية تضعف التماسك المجتمعي.[4]

المطلب الثاني:المحاصصة السياسية كعامل إنتشار الفساد في العراق

أولا: تأثيرات المحاصصة على الأداء السياسي في العراق

تعد المؤسسات أو المؤسساتية من الأركان السياسية للعملية سياسية ديمقراطية،[5] يقصد بالأداء السياسي، الإنجازات التي تسعى الدولة الى ايصالها للمواطنين وذلك فيما يتعلق بمؤسسات الدولة وسياساتها وخطاباتها، وتقرأ هذه الإنجازات في سياقات اجتماعية وسياسية محددة للغاية؛ والتي يمكن ان تكون موحدة او تتجاوز السياسات السائدة.[6] وعلى مدار سنوات، دفعت الأحزاب السياسية العراقية بمسألة تسييس مؤسسات الدولة الرسمية لتشمل النظام الإداري للدولة، فعبر المؤسسات الحكومية، من الوزارات

---

[1] محمد العيثاوي، مرجع سابق، ص36.

[2] عباس فاضل محمود، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق، **مجلة الأستاذ**، العدد: 203، 2012، ص632.

[3] محمد حازم حامد، مرجع ستبق، ص154.

[4] نفس المرجع، ص153.

[5] أحمد الشيخ، مرجع سابق، ص108.

[6] نفس المرجع، ص36.

إلى اللجان المستقلة، ينصب الأحزاب الموالين في مناصب يخدمون فيها مصالح الحزب قبل مصالح الدولة أو الشعب العراقي بعامته. ويعد نظام الدرجات الخاصة أحد المجالات التي اكتسبت فيها هذه المنافسة على المناصب العليا في الخدمة المدنية أهمية خاصة، فقد هيمن مئات المسؤولين في نظام الدرجات الخاصة المنتشرين في جميع المؤسسات الرسمية للدولة، على الحكومة العراقية وظلوا بمأمن من المحاسبة منذ عام 2005.[1]

1- المؤسسات الرسمية (الحكومية)

عند الحديث عن الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على بنية المؤسسية للنظام الديمقراطي في العراق، حري بنا أن نرجع إلى الأساس الذي قامت عليه بنية هذه المؤسسات وهو الدستور العراقي الدائم للعام 2005، و إن لم يشر صراحة وتحديدا إلى نظام المحاصصة كنهج في إدارة الدولة وتقاسم السلطة فيها، ولا في تشكل هياكلها ومؤسساتها بشكل مباشر.[2]كما أن التنوع في الحياة السياسية العراقية، قد اقتضى العرف السياسي المعتمد في العراق منذ 2006، بأن يكون رئيس الجمهورية للمكون الكردي، ورئيس مجلس الوزراء للمكون الشيعي، ورئيس مجلس النواب للمكون السني.[3]ولأجل فهم هذه الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على المؤسسات الرسمية، سنتطرق إليها موزعة على السلطات الإتحادية الثلاثة (السلطة التشريعية، التنفيذية والقضائية) والسلطات الأمنية كما يلي:

أ- مؤسسة السلطة التشريعية:

ينص الدستور العراقي لعام 2005 في المادة 48 منه على تكوين السلطة التشريعية في العراق من مجلسين: الأول مجلس النواب، والثاني مجلس الاتحاد. إذ يقر الدستور وفق مادته 65، بحق المجلس الأول بتشكيل المجلس الثاني، وهنا يثار السؤال عن منح السلطة المطلقة لجزء من البرلمان بتشكيل الجزء الاخر. ونصت المادتان 54 و55 من هذا الدستور أيضا، على أن يكون الاختيار لتولي منصب رئيس مجلس النواب ونائبيه عن طريق الانتخاب، إلا أن تولي هذه المناصب يخضع فعليا للمساومات المرتبطة بنظام المحاصصة السياسية ذي الطبيعة المركبة القومية والدينية والمذهبية،[4]حيث تم تكريس المحاصصة السياسية في اختيار رئيس مجلس النواب، إذ جرى العرف التوافقي بأن يكون الرئيس (سني) ونائبه الأول (شيعي) والنائب الثاني (كردي)، هنا تم اتباع النسبية التي هي أحد عناصر الديمقراطية التوافقية، فكانت معالم المحاصصة طاغية، ففي عام 2008، وعند استقالة رئيس البرلمان

[1] توبي دودج وريناد منصور، الفساد **تحت المظلة السياسية وعوائق الإصلاح في العراق**، ورقة بحثية برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا، يونيو 2021، ص05.

[2] محمد العيثاوي، مرجع سابق، ص 21.

[3] أحمد الشيخ، مرجع سابق، ص88.

[4] محمد العيثاوي، مرجع سابق، ص ص (44-45).

مرشح جبهة التوافق السنية آنذاك، تم اختيار (اياد السامرائي) من الكتلة نفسها باعتبار المنصب من حصة المكون.[1]

يمكن اعتبار انعكاس المحاصصة في تشكيل البرلمان على أداء السلطة التشريعية كان سلبا، وذلك لغياب الدور الرقابي للسلطة التشريعية، وعدم تطبيق الأبعاد الثلاثة من حيث التشكيل والمساءلة، والتمثيل، والرقابة البرلمانية، وتعطيل القوانين التي تخدم مصالح المواطن. حيث يظهر ضعف الدور الرقابي للسلطة التشريعية إلى ارتفاع مؤشرات الفساد وأصبح العراق من الأكثر فسادا. ومن جهة أخرى، غياب معارضة سياسية فعالة داخل البرلمان تكون نشطة وفعالة حيث جميع الكتل المشاركة في البرلمان تشكلت بفعل التوافق والمحاصصة. وعليه فإن تشريعات القوانين كانت تصدر بعد مساومات بين الكتل البرلمانية، والتي نتج عنها قصور تشريعي لا يصب في مصلحة المواطن.[2]

ب-مؤسسة السلطة التنفيذية:

تنص المادة 66 من الدستور العراقي، على تكوين السلطة التنفيذية الاتحادية بطريقة ثنائية لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء،[3] فالثقل الرئيس لعملية الاداء السياسي لمؤسسات السلطة التنفيذية تقع على عاتق مجلس الوزراء، على العكس من رئيس الجمهورية، لذلك فإن مجلس الوزراء هو المسؤول المباشر عن رسم السياسة العامة للدولة العراقية، وذلك حسب المادة 78 من الدستور العراقي.[4] ونصت المادة 69 الفقرة ثانيا، على أن تنظم بقانون أحكام اختيار نائب أو أكثر لرئيس الجمهورية، ولكن ما حدث فعليا، هو عدم إصدار القانون الخاص باختيار نواب الرئيس، والإصرار على تمثيل كافة مفاصل المؤسسات الحكومية ومناصبها بما في ذلك مناصب نواب الرئيس الذي أصبح له ثلاثة نواب، نائب سني وآخر شيعي وثالث كردي، وهي التشكيلة الثلاثية التي أصبحت لصيقة بأغلب المناصب في المؤسسات الرسمية بما يتوافق مع التركيبة التي يقوم عليها نظام المحاصصة السياسية في العراق.[5]وفضلا عن ذلك، فإن هناك أيضا مشكلة أخرى تتعلق بتشكيل مجلس الوزراء على قاعدة تقاسم الحقائب الوزارية بين جميع الفائزين ووفقا لنظام المحاصصة مما يغيب المعارضة داخل البرلمان، وبالتالي يغيب أهم ميزة من مميزات النظام البرلماني وهو الدور الرقابي.[6]

إن مؤشرات الأداء السياسي للسلطة التنفيذية الرسمية كثيرة، ولا يمكن أن نجد طريقة عملية لإحصائها، سوى التقارير الصادرة من مؤسسات الدولة الرسمية، على شكل نسب الإنجازات الفعلية لبعض الوزارت، والتي لم تكن فعالة أو قادرة على توفير الأرضية المناسبة للنهوض باقتصاد البلد، وتدني

[1] أحمد الشيخ، مرجع سابق، ص117.

[2] نفس المرجع، ص ص (118-120).

[3] محمد العيثاوي، مرجع سابق، ص45.

[4] أحمد الشيخ، مرجع سابق، ص118.

[5] محمد العيثاوي، المرجع نفسه، ص45.

[6] نفس المرجع، ص ص (45-46).

الإستثمار لسوء الوضع الأمنى.[1] أما بالنسبة للخدمات العامة، فلم تتمكن من توفير الخدمات العامة مثل التعليم والصحة، والصرف الصحي، والمياه، والكهرباء، والنقل، والأنترنت والإتصالات، وكذلك عدم قدرتها على حماية مواطنيها من العنف والإرهاب، إذ أن المؤشر العالمي للقياس وهو معيار لقياس أداء الدولة في عدة جوانب: العلوم والتكنولوجيا، الثقافة، السلم والأمن الدوليان، التغير المناخي والتلوث، الرخاء والمساواة، والصحة والرفاهية لم يتحسن على مدى 16 عاما في العراق، ولا يزال مسجلا ما بين 7،5 و8،8 درجة.[2]

أما فيما يخص الفساد، فإن العراق منذ مجيء الحكومات المنتخبة بعد عام 2005، واقع في ذيل مؤشرات الفساد العالمي حسب منظمة الشفافية الدولية. في الأخير نستطيع القول ان انعكاس المحاصصة والتوافقية على الأداء السياسي للسلطة التنفيذية ليس بالمستوى المطلوب، من حيث عدم فعالية الحكومة بتقديم الخدمات للمواطن، وكثرة البطالة، وتردي الوضع الصحي والتعليمي والكهرباء والسياسة الخارجية.[3]

ت-مؤسسة السلطة القضائية:

تعد السلطة القضائية السلطة الثالثة في إطار مبدأ فصل السلطات، وتلعب دورا بارزا في الرقابة على السلطات الأخرى؛ من خلال مراجعة قراراتها ومدى التزامها بالدستور، وهي الضمانة لتحقيق العدالة وسيادة القانون. وحتى تقوم السلطة القضائية بواجباتها بفاعلية، ينبغي أن تتمتع بالاستقلالية والفعالية والنزاهة، وإلا تصبح أداة بيد السلطة التنفيذية لقمع الخصوم والمعارضين وحماية المقربين من النظام، وإضفاء الشرعية على قراراته.[4]

وبما ان المؤسسة القضائية هي احدى مؤسسات الدولة الرسمية، فقد طالها تغيير الارتباط في العراق نتيجة للتغييرات الشاملة للنظام السياسي بعد عام 2003.[5] على الرغم مما نص عليه الدستور العراقي في المادة 87 من أن السلطة القضائية مستقلة ولا يدار باي شكل من الأشكال من السلطة التنفيذية، وتصدر أحكامها وفقا للقانون، والمادة 88 منه والتي تنص على أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون الدستور، إلا أن السلطتين التشريعية والتنفيذية لم تستوعبا مبدأ الفصل المفترض واستقلالية السلطة القضائية، فإن القضاء العراقي بمؤسساته وشخوصه وأحكامه لم يسلم في الواقع من تأثيرات السياسيين الذين يحاولون توريطه في صراعاتهم، واستخدام كل منهم للقضاء لحسم تلك الصراعات لصالحه.[6] فالتدخل في عمل المحاكم مستمر سواء من خلال إطلاق سراح العديد من المتهمين بحجة المصالحة الوطنية أو بالمساومات، وكل هذا يحصل نتيجة المحاصصة بين الكتل الممثلة

[1] أحمد الشيخ، مرجع سابق، ص125.

[2] نفس المرجع، ص126.

[3] نفس المرجع، ص131.

[4] منظمة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، مرجع سابق، ص22.

[5] أحمد الشيخ، مرجعسابق، ص133.

[6] محمد العيثاوي، مرجع سابق، ص46.

للمكونات والضغط على القضاء من اجل استمرار العملية السياسية، وان كان على حساب القضاء العراقي واستقلاله.[1]

ث-مؤسسة السلطات الأمنية:

إذا كانت المحاصصة السياسية قد تركت آثارها السلبية على هياكل ومناصب المؤسسات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، فإن من الطبيعي، بل والحتمي أيضا، أن تنسحب تلك الآثار السلبية على المكونات الفرعية لهذه المؤسسات ومناصبها وفي مقدمتها المؤسسات الأمنية وطبيعة عملها. ويتجلى ذلك بوضوح فيما نلحظه من تراجع الوضع الأمني في العراق وكثرة وتكرار الخروقات التي يعاني منها مما يكاد أن يتفق الجميع على أنه ناتج بالأساس عن عدم استقلالية المؤسسات الأمنية وعدم حرفية وضعف جاهزيتها، وأنها أصبحت وسيلة قوة بيد من يسيطر على الحكم خصوصا من يشغل منصب رئيس الوزراء لكونه القائد العام للقوات المسلحة والمؤسسة الأمنية وفقا الدستور، بعد أن جرى تعطيل الآليات التي نص عليها الدستور في اختيار كبار قادة المؤسستين العسكرية والأمنية، وفي الحالات التي جرى فيها تطبيق هذه الآليات، فإنها ستخضع بدورها لقواعد المحاصصة السياسية التي يعاني كل شيء في مؤسسات الدولة العراقية ومناصبها من أضرارها و سلبياتها.[2] نظرا لترهل مستويات الحكم والقوانين والتشريعات بين الأقاليم والمستوى الفيدرالي في العراق، تعززت حالة التوتر وعدم الإنسجام حتى بين الأقاليم نفسها، مما أدى إلى لجوء بعض الأقاليم لتشكيل قوى أمنية خارج إطار المؤسسة العسكرية، التي من المفترض أن تكون إتحادية تحمي جميع الأقاليم لدرء المخاطر المحلية. لكن تلك القوى العسكرية التي شكلت أصبحت تختص بحماية حدود الأقاليم، مثل القوة الأمنية التي شكلها إقليم كردستان في شمال العراق، وربما أصبحت تتفوق قدرة وكفاءة وتسليحا على الجيش العراقي.[3] إن السلطة السياسية في العراق التي من المفترض أن تكون ممثلة لجميع الأفراد والطوائف والمناطق في البلد الواحد، وتكون هي مصدر الوحدة ومصدر الإستقرار والأمن، أصبحت هي وعبر ممارستها الطائفية سببا في غياب الأمن في المجتمع، ولعل من أهم هذه الممارسات هي الإنتقائية في تطبيق القوانين على أفراد الشعب وطوائفه المختلفة، وإجراء الكثير من حالات الإعتقال والتعذيب في السجون العراقية على أسس طائفية.[4] وفي الأخير، يبقى مواجهة سطوة السلاح المنفلت التحدي الأكبر الذي واجهته وما زالت تواجهه منظومة السياسية الأمنية العراقية،[5]واتسع الفساد في المؤسسة الأمنية ليشمل صفقات اسلحة فاسدة، وظهور بما يسمى بالجنود الفضائيين. كما شمل الفساد التعيينات والرواتب والترقيات وبيع المناصب، وهذ

[1] أحمد الشيخ، مرجع سابق، ص134.

[2] محمد العيثاوي، مرجع سابق، ص46.

[3] هاني محمود عبد موسى، مرجع سابق، ص ص (211-212).

[4] محبوبة الأقريد، مرجع سابق، ص129.

[5] سراب جبار خورشيد، الإخفاق السياسي في العراق وأثره على المجتمع،**مجلة الفكر القانةني والسياسي**، المجلد: 05، العدد: 01، العراق، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2021، ص 08.

ا ما أثر بصورة كبيرة على منظومة الأمن في العراق. وكان أحد اهم الأسباب التي أدت الى سقوط مدينة الموصل بيد تنظيم داعش الإرهابي هو الفساد في المؤسسة الأمنية وعدم الإستقرار الأمني الذي ينعكس على الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي.[1]

2- المؤسسات غير الرسمية:

لقد كان نظام المحاصصة سببا رئيسا في إضعاف مؤسسات الدولة بجعل الوظائف فيها على أساس طائفي بعيدا عن معيار الأفضلية في شغل هذه الوظائف، وقد أشار البعض صراحة إلى أن المحاصصة شجعت البعض على إستغلال تخصيصات موازنة الدولة ليغرق الكثيرون في الفساد، وكان لهذا أثره في توسيع الفجوة بين المؤسسة السياسية وفئات المجتمع، وقد انتهى بها الأمر إلى أزمة كبيرة في ميزانية الدولة لعدم قدرتها على تأمين المعيشة للمواطن العراقي[2].

أعرب صناع السياسات الدوليون عن إحباطهم من تعذر التعامل مع أصحاب السلطة الحقيقين في الدولة العراقية عند المشاركة في العمليات الدبلوماسية الرسمية، وهم يدركون أن الوزراء، بدءاً من رئيس الوزراء وما دونه، يواجهون قيوداً لا تسمح لهم بسن سياسات الإصلاح التي يصرحون بتأييدهم لها. فالسلطة في العراق لا تكمن في مؤسسات الدولة الرسمية فقط و لا في أيدي رؤساء الوزارات الرسميين، بل تكمن السلطة في الأحزاب السياسية والموالين لها من كبار الموظفين المدنيين الذين يدرون إيرادات من خزائن الدولة لرعاتهم من الأحزاب السياسية مظلة.[3]

3- الأحزاب السياسية:

إن كانت المؤسسات الرسمية قد نظمت بشكل مقنن في الدستور، فإن الأحزاب السياسية وان كانت تعتبر مؤسسات غير رسمية لكن لها دور فعال وتعد محرك أساسي في العملية السياسية، وهذا الدور يقنن بصورة رسمية خلال الإنتخابات الرسمية،[4]وبما أن العراق من الدول التي تمتاز بالتنوع الديني والمذهبي والقومي، فقد انعكس هذا بدوره على التوجهات السياسية والفكرية للشعب، بحيث صارت التعددية السياسية والحزبية تتسجم مع طبيعة المجتمع العراقي وواقعه الجديد بعد عام 2003. وأفضت العملية السياسية الأخذ بالتعددية الحزبية الأحزاب التي نرى فيها التخندق المكوناتي للقومية والمذهب والذي أصبح أحد دعائمها في المحاصصة والتوافقية.[5] فالنخب السياسية العراقية ما زالت تعمل بشكل مغاير لما تشترطه بعض قوانين التحول، لأن هذه النخب تعمل بأسلوب التصارع لا التنافس أو المساومة، وكثير منها ما

[1] بدرية صالح عبد الله، الإصلاح السياسي في العراق بعد عام 2018، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد: 23، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2021، ص ص (149-150).

[2] سراب جبار خورشيد، مرجع سابق، ص07.

[3] منظمة الإتلاف، مرجع سابق، ص04.

[4] أحمد الشيخ، مرجع سابق، ص138.

[5] نفس المرجع، ص ص (140-141).

زال يعيش في عصر مفهوم المعارضة للسلطة وليس في عصر السلطة الحاكمة الخادمة.[1] حرصت أغلب الأحزاب والكتل المشاركة في العملية السياسية في العراق على تطبيق النقص التشريعي وذلك بعدم تشكيل المؤسسات والتشريعات التي نص عليها الدستور(قوانين الأحزاب وحرية التعبير...الخ)، بغية عدم وضع نفسها في حرج أمام الإلتزام بقواعد عمل لا ترغب فيها، وقد تتسبب في فقدانها لما كسبته بغيابها، وقد تكشف الكثير من الأمور في حالة إصدارها، إذ بات من الواضح أن بقاء العديد من تلك الأحزاب والكتل مرهون ببقاء حالة الفوضى وعدم الاستقرار الموجودة الآن. ولا يذهب الأمر في هذا الخصوص بعيدا عما ذكر سابقا من سياقات عمل المحاصصة السياسية التي لا تخضع للضوابط التشريعية التقليدية المعتمدة في البرلمانات الأخرى، مما يرفع من نسبة الصفقات والمساومات اللازمة لتمرير القوانين على أساس تمرير قانون مقابل قانون يحسب أحدهما للطرف الأول ويحسب الآخر للطرف الثاني[2]. يمكن بذلك القول بأن القوانين المهمة التي يصدرها ويشرعها مجلس النواب العراقي، ليست إنعكاسا لمطالب الشعب وتماشيا مع مدخلات النظام السياسي، وإنما إنطلاقا من المصالح الفئوية للكتل السياسية، إذ أصبح تصويت أعضاء مجلس النواب على مشاريع القوانين، يتم بالتشاور بين قادة الكتل السياسية خارج قبة البرلمان، وبعد ذلك يتم توجيه الأعضاء إلى التصويت بالرفض أو القبول حسب مصلحة الكتلة وليس مصلحة الشعب.

4- منظمات المجتمع المدني:

إن جوهر منظمات المجتمع المدني وطبيعة عملها يتضمن تفعيل مشاركة المواطن في المنظمات والنقابات والجمعيات في مواجهة السلطة وفي كل ما له تماس بحياتهم. من أبرز التأثيرات السلبية في مستقبل منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الانسان في العراق هو تشكيل وتأسيس بعض المؤسسات والجمعيات والروابط والاتحادات على أسس طائفية بوصفها تمثل امتدادا للتيارات السياسية في المجتمع، الأمر الذي يشكل خطورة بالغة على مستقبل هذه المؤسسات ويدعوا إلى ضرورة معالجته بطريقة عقلانية متحضرة تنسجم مع طبيعة مفهوم المجتمع المدني. ويمكن احتواء هذه المشكلة عبر عدة مستويات وباستخدام أسلوب الحوار تبدأ من داخل كل فئة أو مذهب أو تجمع وتدار من قبل أشخاص لهم من الكفاءة والأسلوب ما يمكنهم من الخروج من هذه الحوارات بقواسم مشتركة يتفق عليها الجميع. وهنا يأتي دور مؤسسات المجتمع المدني بالتخطيط وتنظيم هذه الحوارات وتفعيل نتائجها واختيار الشخصيات الكفؤة والمؤهلة للقيام بهذا العمل.[3]

[1] محمد العيثاوي، مرجع سابق، ص42.

[2] نفس المرجع، ص47.

[3] عباس فاضل محمود، مرجع سابق، ص632.

5- القرارات السياسية:

إن تطبيق النصوص الدستورية في العراق يختلف عن كتابتها، فالنهج الذي اتبعه النظام السياسي العراقي عبر اتخاذه للمحاصصة قد انعكس سلبا على كل اركان النظام وعلى أداءه وطريقة عمله، كون المحاصصة قامت بتوزيع السلطة على اسس دينية وقومية ومذهبية، مما افقد النظام وحدة بناءه وانسجامه، وغائية العمل فيه التي كان من المفترض ان تكون موحدة، بل صارت على شكل سباق وإدعاء كل مكون سياسي بانه يمثل مكون مجتمعي، وبالتالي فهو يدافع عن مصالحه ضد مصالح المكونات المجتمعية الأخرى، وهذه الحالة ولدت صراع هويات داخل المنظومة العامة في العراق، افقدت النظام السياسي ديمومته واستقراره وانسجامه الوظيفي، وصارت الوظيفة العامة وسيلة للكسب.والرثاء حتى لو على حساب الدولة ومؤسساتها واستقرارها.[1]يمكن تقسيم القرارات إلى قرارات داخلية وخارجية:

أ- القرارات السياسية الداخلية

تعتبر الأحزاب السياسية هي التي تنظم وتوجه الناخب لكي تصل البرلمان وتمثل ناخبيها من خلال الوصول للجهاز الحكومي الرسمي والمشاركة في صنعا لقرارات السياسية والسياسات العامة للبلد،[2] إلا أن اتخاذ القرار السياسي، لم يقسم بين سلطات الدولة العراقية الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وإن حصل ذلك شكلا، فقد تم تعبئة المواقع العليا لإتخاذ القرار، وتوزيع المصادر في الدولة بين الفئات الرئيسية المكونة للشعب العراقي، فرئيس الدولة كردي، ورئيس الوزراء شيعي، ورئيس البرلمان سني. ومع ذلك كان وما زال الجهاز التنفيذي متحكما بالقرار السياسي، ولم يسمح للمؤسسات الأخرى أن تشاركه صنع القرار، وجهة واحدة تحتكر هذا الجهاز وهو المكون الشيعي، وهو ما أنتج اضطرابات بين مكونات المجتمع، وبين مؤسسات الدولة، وبين كلا الطرفين أيضا.[3]تعتبر المحاصصة الطائفية مؤثرة بشكل سلبي على قرارات السياسيين التي من المفروض أن تصب في مصلحة المجتمع الذي سعى لإنتخابهم، لا أن تسهم في تعميق حالة التوتر والإحتقان السياسي بين الكتل النيابية التي لا تمثلها، لذا فالإنتماءات الطائفية تكون عاملا مؤثرا في إمكانية قبول أو رفض القرارات السياسية التي تصوت عليها الكتل البرلمانية، فتصبح حالة الفرز واضحة ومؤثرة بالنسبة للكتل التي تنتمي للطائفة نفسها وتكون قراراتها ذات انسيابية ودون عوائق، على النقيض من ذلك الكتل التي تنتمي لطائفة اخرى فقراراتها تواجه إنتقادات تحمل في طياتها طابع الرفض. ولذلك فإن القرارات والقوانين النهائية التي تتخذ داخل البرلمان تفتقر للكثيرمن المصداقية في النوايا وتعميق حالة التأزم السياسي.[4]

---

[1] سعدي ابراهيم، مرجع سابق، ص45.

[2] أحمد الشيخ مرجع سابق، ص138.

[3] هاني محمود عبد موسى، مرجع سابق، ص ص (212-213).

[4] الكوثر عبد الباري حسين، أثر الرأي العام في السلوك السياسي العراقي عام 2003، **مجلة قضايا سياسية**، المجلد: 57، 2019، ص336.

ب-القرارات السياسية الخارجية

إنعكست أسس ومقومات الدولة الداخلية بعد عام 2005، على سلوكيات صانع القرار للسياسة الخارجية العراقية، والسلبيات الداخلية باتت تهدد بشكل مباشر من قدرتها في تبني سياسة خارجية ذات خطاب موحد ومؤثرة والسبب يعود لكثرة محاصصة المناصب فيها، وإن فعالية السياسة الخارجية أمر مهم وله إرتباط وثيق بالأمن القومي للبلد، لأن الأمن القومي مهم للساسة الخارجية وأحد أهم مرتكزاتها.[1]

6- الرأي العام:

إن للرأي العام أهمية كبيرة في الوقت الحاضر خاصة مع تنوع وسائل الإعلام والإتصالفي تشكيل الأفكار والإتجاهات السياسية. لم يكن الرأي العام العراقي فعال في الحياة السياسية، ولم يأخذ على عاتقه دفع عملية التنمية والتحول الديمقراطي في الإتجاه الصحيح، عبر مشاركته في الصياغة ووضع القوانين ومشاركته في الانتخابات على أسس سليمة بعيدة عن المحاصصة، على وفق المصلحة العامة، بسبب عوامل متعددة منها تأثره بالعملية السياسية التي قامت على أساس المحاصصة، وتأثره بعدد من العوامل، منها العامل الاجتماعي والديني والإعلامي والسياسي، وهذه العوامل لها أثرها الكبير على تكوين الرأي العام العراقي القادر على التأثير في السلوك السياسي، إذ ولد كل ذلك رأي عام عاجز عن تغيير ما تفرزه العملية السياسية من آثار سلبية.[2]

ثانيا: تأثيرات المحاصصة على البيئة الاجتماعية والإقتصادية العراقية

تلقي المحاصصة بتأثيراتها السلبية على الجانب الاجتماعي والاقتصادي من نظام العراق، إذ ليس هناك بطبيعة الحال ما هو أخطر من نظام المحاصصة السياسية على وحدة المجتمع ومستقبل الدولة، وهو ما يشكل مؤشرا خطيرا على مرض اجتماعي يصعب علاجه خاصة إذا دب أوصال النخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية.[3]

1- تأثيرات المحاصصة على البنية الإجتماعية

إن للجانب الاجتماعي أثر واضح، إذ نلاحظ الإختلافات الإثنية والقومية والمذهبية والدينية تجعل من الصعوبة في كثير من الأحيان الشروع نحو عملية التحول الديمقراطي والأخذ به؛ لأن هذه الإنقسامات التعددية تمنح كل فئة الانتماء الضيق بعيدا عن الانتماء الكلي للوطن، بمعنى الانتماء الفرعي يتغلب على الانتماء الكلي، مما يفضي الى عدم ترسيخ الوحدة الوطنية، فالديمقراطية هي ليست

[1] أحمد الشيخ، مرجع سابق، ص132.

[2] الكوثر عبد الباري حسين، مرجع سابق، ص241.

[3] محمد العيثاوي، مرجع سابق، ص48.

نظام سياسي فحسب بل هي قيم اجتماعية وسلوكية، في الوقت نفسه تؤدي في النهاية الى مساهمة عامة في العملية السياسية، فلابد من وجود وعي ولغة وطنية مشتركة بالحياة السياسية الوطنية.[1]

فشلت الدولة العراقية إلى حد كبير في نقل المجتمع العراقي من ثقافة الفساد والزبائنية والجهل، نحو ثقافة القانون والنظام والعمل بجدية. ويعود ذلك إلى تردي الأوضاع السياسية التي حالت دون الوصول إلى الطابع الديمقراطي. حيث تجاهلت إلى حد كبير الجوانب الإقتصادية والبشرية والعلمية، وانشغلت أكثر بالجانب العسكري لاسيما في عيد البعثيين. أما في الفترة الحالية بعد الاحتلال الإمريكي، فإن السيطرة الطائفيةأفرغت النظام من أي مضمون تطويري تحديثي.[2]

ويكمن تعليل ذلك وتفسيره في طبيعة نظام المحاصصة القائم على التخلي عن معايير الكفاءة والأمانة والقوة، وإحلال معايير أخرى محلها مشتقة من الجهات أو الأصول أو المنابت أو المعتقدات الشخصية، مما يعرض الدولة للإنهيار، ويهدد المجتمع بالإنقسام والتنازع والصراع المفضي إلى الزوال والاستبدال. ولعل أخطر ما طرأ على دولة العراق، هو الانقسام المجتمي الحاد الذي تبلور في السنوات السابقة بوضوح شديد بين العرب الشيعة والسنة مذهبيا من جهة، وبين العر ب والأكراد والتركمان قوميا من جهة ثانية، وهو ما أدى إلى فرز مذهبي وقومي شديد الحساسية في الانتخابات التشريعية، بات يهدد بإضعاف الدولة العراق، ويهدد مستقبلها السياسي، ويضعف أثرها في الإقليم، فضلا عن تعثر عملية الإصلاح الاقتصادي، والاقتتال الداخلي الذي يتغذ التعصب.[3]

إن المحاصصة في أحيان كثيرة تبدو حزبية وليست طائفية، وهذا ما نلاحظه داخل الكتلة البرلمانية الواحدة التي تتكون من عدة أحزاب فكل حزب يريد حصته حسب تمثيله البرلماني، وكانت ابرز النتائج السلبية لذلك، إقصاء أصحاب الكفاءة الخبرة الحقيقيين من جميع الطوائف فلم يحصلوا على أي منصب يتيح لهم فرصة خدمة بلدهم، وبالنتيجة صار أبناء كل طائفة مهمشين ومحرومين حتى من فرصة العمل، وصار متعذرا على الإنسان العراقي الحصول على فرصة عمل ما لم يكن في أحد الأحزاب التي تدير العمل السياسي، وهذا التفضيل هو لأعضاء الحزب أو ما يمكن أن نسميه بحق الامتياز. ، هو متفاوت بين شخص وآخر حتى في صفوف الحزب الواحد بحسب مكانته الحزبية وطاعته للأوامر وليس على أساس كفاءة أعضاء الحزب[4].

المحاصصة السياسية فرضت سلبياتها على المجتمع والدولة ككل. فعدد العاطلين عن العمل وفقا لتقديرات البنك الدولي سنة 2020 يفوق 5 ملايين عاطل وأكثر من ثلث سكان العراق هم من الفقراء، وإزداد هذا العدد بعد إنتشار فيروس كورونا وتقليص الأنشطة الإقتصادية وإنهيارأسعارالنفط في الأسواق

[1] أحمد الشيخ، مرجع سابق، ص ص (60-61).

[2] هاني محمود عبد موسى، مرجع سابق، ص ص (248-249).

[3] محمد العيثاوي، مرجع سابق، ص48.

[4] محمد العيثاوي، مرجع سابق، ص50.

الدولية، وهذا راجع لغياب تطبيقات عملية فعالة لدى صانع القرار، كما أشرنا سابقا، الذي يعتمد على الريع النفطي كأساس لميزانية الدولة، وعدم الإعتماد على مورد بديل بالرغم من التنوع الجغرافي والطبيعي في العراق. بالرغم من أن النظام العراقي تاريخيا متداخل، والطائفية الإجتماعية فيه كانت منخفضة، لكن الواقع الإجتماعي تأثر بسبب وسائط التواصل الإجتماعي والعالم الذي يصور العديد من الأحداث بمرجعية طائفية، بل حتى زعماء الأحزاب يوجهون خطابات طائفية لكي يتم إنتخابهم من قبل مجموعاتهم، وبالتالي ضعفت الدولة وأحدثت هجرة كبيرة لطوائف في مناطق عراقية عديدة.[1]

2- تأثيرات المحاصصة على البنية الاقتصادية

إن فشل السياسات الإقتصادية الحكومية انعكس سلبا في تماسك إقتصاد العراقي، وإن الغزو الإمريكي للعراق، كان إستهدافا اقتصاديا جليا وواضحا. أما تركيب الدولة المذهبي والعرقي، فكان حافزا كبيرا لشيوع الفساد ونهب الدولة. بل إن المسؤولين يتنافسون للإستحواذ على مشاريع البنية التحتية، ولم يتمكن هؤلاء من تقديم الحد الأدنى من خدمات الكهرباء والصحة والتعليم، وحتى توفير السلع الأساسية للسكان. وهناك بعض كبار التجار منهم يقومون بتهريب النفط دون علم الدولة، ويبيعونه في السوقالسوداء.[2]حرمت سياسة الأقلية العراقية القائمة على المحاصصة الطائفية العراق من إخراجها من أزماتها الاقتصادية المتراكمة، وبالتالي حرمت العراق من فرصة النهوض بإقتصاده المنهار، حيث لم تتم المعالجة الإقتصادية لقضايا البطالة، والفقر، والبنية التحتية، والخدمات الصحية والتعليمية، أدى الفساد وعدم الكفاءة في إدارة الموارد وغياب الفصل بين الرسمي وغير الرسمي إلى إهدار موارد هائلة كان يمكنها أن تمنع تفاقم الأزمة، مثل شح المياه والتغير المناخي، فضلا عن قضايا أبسط مثل الكهرباء وتحسين قطاع النقل وتطوير الإدارة الإكترونية وتنظيم الفضاء الحضري.[3]

تحويل الموارد والإيرادات:يمكن أن يمثل تحويل الموارد والإيرادات شكلا مهما من أشكال الفساد الاقتصادي، وتعتبر العراق من الدول التي تعتمد على الإقتصاد النفطي، حيث تتلقى الدولة معظم عائداتها من مصدر واحد، وفي غياب آليات الرقابة والإشراف الكافية، ثبت في حالات عدة، أن في إمكان النخبة الحاكمة أن تحول مليارات الدولارات من العائدات قبل تسجيلها ضمن ميزانية الدولة أو خزينتها. وبما أن العائدات لا تأتي من الضرائب المفروضة على الناس، فمن السهل إخفاء هذه العائدات ومن الأصعب على الشعوب معرفة المبالغ التي يجري تحويلها، بالطبع إن تحويل هذه العائدات غير

[1] محبوبة الأقريد، مرجع سابق، ص216.

[2] باسم الزبيدي، مرجع سابق، ص ص(416-417).

[3] أحمد قاسم مفتن، **التحديات الاجتماعية للواقع المعاش في العراق: رؤى سياساتية**، الأردن: مؤسسة فريدريش إبريت، 2020، ص17.

ممكن، عادة دون غض الطرف من جانب شركات النفط المحلية أو الدولية أو غيرها، ومن دون تعاونالمصارف المحلية والدولية في إخفاء هذه التحويلات وإدارتها.[1]

وكان ارتفاع سعر النفط عاملا في ظل تشتيت مساعدا المنظومة الرقابية، والإختراق من قبل رئاسة الوزراء للتشريعات والقوانين المالية وتكييف المصارف الأهلية لتكون أغطية للفساد وقنوات له، وقد ساعد في ذلك كله طبيعة النظام السياسي بعد الإحتلال القائمة على المحاصصة الطائفية وتسيد المصالح الضيقة على مستوى الطائفة والقومية والفئوية والحزبية، مما أسهم بشكل فاعل في فشل السياسات الإقتصادية الدالة على فشل النظام السياسي[2].

فشلت الحكومة العراقية في توثيق مواردها المالية والعقارية والضرائب على الدخل والعقار والتركات، وفشلت أيضا في السيطرة على منافذها الحدودية والتي تربط العراق بدول الجوار العراقي والتي تمر منها معظم استيرادات العراق. ومما أسهم أيضا وبشكل كبير في فشل المنظومة الاقتصادية العراقية تعرضها لصدمة إنهيار أسعار النفط العالمية التي شهدها العالم عام 2020، فالإقتصاد العراقي يعتمد بشكل رئيس على النفط في تمويل موازنته العامة بأكثر من 90% ويستورد أكثر من 90%من احتياجاته الأساسية من دول العالم المختلفة.[3]

التلاعب بالقوانين وأنظمة السوق: بما أن الدولة هي المشرفة على تنظيم المناطق وتصنيفها، وعلى إعطاء التراخيص، وإصدار القوانين والأنظمة، فإن النخب الحاكمة يمكنها فعلا أن تكسر القوانين وتغيرها بما يخدم مصالحها. وفي وسع الوزراء إصدار القرارات التي تخدم مصالحهم كما في وسع المسؤولين كسر القوانين بما يحقق منفعتهم ومنفعة أقاربهم وأصدقائهم. وفي وسع المسؤولين أيضا أن يعبثوا بقوانين وأنظمة السوق لإعطاء حقوق إحتكارية لهم ولأصحابهم، أو للقضاء على منافسيهم في السوق أو على أية مكاسب قد يسعون لتحقيقها.[4] ركزت الحكومة على التوظيف الحكومي للموارد البشرية لفئات الشباب للحد الذي أثقل كاهل الموازنة العامة للحكومة في ظل غياب كامل لأي نشاط إنتاجي سلعي أو خدمي وأقتصر الأمر على مؤسسات الخدمة الحكومية والتي بدت مثقلة بالأعداد الكبيرة من الموظفين مع تردي كامل للخدمات الحكومية السياسية في الوقت نفسه غابت الإستخدامات التكنولوجية ولاسيما في أساسيات الخدمة الحكومية وفي الوقت نفسه شاع الفساد والممارسات غير القانونية.[5]

[1] أيمن أحمد محمد، مرجع سابق، ص05.

[2] سراب جبار خورشيد، مرجع سابق، ص07.

[3] نفس المرجع، ص08.

[4] أيمن أحمد محمد، مرجع سابق، ص06.

[5] سراب جبار خورشيد، مرجع سابق، ص06.

الخاتمـــــــة

الخاتمة

إن العراق مر بفترات من عدم الإستقرار منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، بل وإن العراق تعرض لغزو أمريكي لعام 2003، حيث تم تفكيكه وإلغاء جيشه، ولم يتمكن رجال الحكم فيه من إنشاء دولة قليلة الفساد. وكان من بين مخططات الاحتلال، الإضرار بالوحدة الوطنية في سياق فرض المحاصصة الطائفية كجزء من مخططه في تشجيع هذه الأشكال والذي لعبت وسائل الإعلام فيه دورا مركزيا لإعادة بناء دولة عراقية حديثة تتوافق ونظرة المحتل. منذ تأسيس مجلس الحكم الإنتقالي وفق مبدأ التمثيل النسبي للقوميات والأديان والطوائف العرقية لضمان تمثيلها وإسماع أصواتها والإعتراف بوجودها وحقوقها، اعتمد النظام السياسي العراقي على المحاصصة التي تعمل على تقاسم مراكز الحكم في الدولة بين الأحزاب والقوى السياسية التي عمدت على تجذير الطابع الطائفي لشكل الدولة والذي يلغي امكانية تحقيق التمثيل الوطني للدولة ووحدة الهوية العراقية. إن تركيب الدولة المذهبي والعرقي كان حافزا كبيرا لشيوع الفساد ونهب الدولة.

هناك تساؤلات تتعلق بتطبيق مبدأ المحاصصة من ناحية المشروعية في العراق، حيث يرى البعض أن الدستور الدائم لم يتبن في جميع مواده مبدأ المحاصصة في أي نص من نصوصه ولم يأتي ذكره بشكل صريح وعلني. أما البعض الآخر فيرى أن الدستور قد اعتمد على مقدمات وافكار عديدة حاول تكريسها وتضمنيها أهمها، قانون ادارة الدولة للمرحلة الإنتقالية لعام 2004. وهنا لابد وان نشير ايضا الى الموقف السلبي للبعض من المنظمات الدولية ودول العالم الاخرى، التي غذت المحاصصة بحجة انصاف المكونات ومراعاة بعض المذاهب و القوميات تحت مسمى حماية الانسان لكنها في النهاية ادت الى تعمق الفرقة وتشتت المجتمع.

يمكن أن نستخلص أن المحاصصة السياسية تركت آثار سلبية وصنفت كعامل فساد في الدولة العراقية. وعلى مدار سنوات، دفعت الأحزاب السياسية العراقية بمسألة تسييس مؤسسات الدولة الرسمية لتشمل النظام الإداري للدولة، فعبر المؤسسات الحكومية، من الوزارات إلى اللجان المستقلة، ينصب الأحزاب الموالين في مناصب يخدمون فيها مصالح الحزب قبل مصالح الدولة أو الشعب العراقي بعامته، وظلوا بمأمن من المحاسبة منذ عام 2005. كما ألقت المحاصصة بتأثيراتها السلبية على الجانب الاجتماعي والإقتصادي من نظام العراق، إذ ليس هناك بطبيعة الحال ما هو أخطر من نظام المحاصصة السياسية على وحدة المجتمع ومستقبل الدولة، وهو ما يشكل مؤشرا خطيرا على مرض اجتماعي يصعب علاجه خاصة إذا دب في أوصال النخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

كان نظام المحاصصة سببا رئيسا في إضعاف مؤسسات الدولة بجعل الوظائف فيها على أساس طائفي بعيدا عن معيار الأفضلية في شغل هذه الوظائف، وقد أشار البعض صراحة إلى أن المحاصصة شجعت البعض على إستغلال تخصيصات موازنة الدولة ليغرق الكثيرون في الفساد، وكان لهذا أثره في توسيع الفجوة بين المؤسسة السياسية وفئات المجتمع، وقد انتهى بها الأمر إلى أزمة كبيرة في ميزانية

الدولة لعدم قدرتها تأمين على تأمين المعيشية للمواطن العراقي. بل إن المسؤولين يتنافسون للإستحواذ على مشاريع البنية التحتية، ولم يتمكن هؤلاء من تقديم الحد الأدنى من خدمات الكهرباء والصحة والتعليم، وحتى توفير السلع الأساسية للسكان. وهناك بعض كبار التجار منهم يقومون بتهريب النفط دون علم الدولة، ويبيعونه في السوق. كما فشلت الحكومة العراقية في توثيق مواردها المالية والعقارية والضرائب على الدخل والعقار والتركات، وفشلت أيضا في السيطرة على منافذها الحدودية والتي تربط العراق بدول الجوار العراقي والتي تمر منها معظم استيرادات العراق. وفقا لمؤشر مدركات الفساد من منظور دولي الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية، فقد إستقر العراق خلال المدة 2013-2015 على المستوى 16 ثم ارتفع إلى المستوى 17 عام 2016، إذ احتل المرتبة 166 من 167 دولة شملها المؤشر،أما خلال المدة 2021-2022، فقد احتل عالميا المرتبة 157 من 178 دولة شملها المؤشر، والمرتبة 15 عربيا من 21 دولة شملها المؤشر، ما يعني أن العراق مازال في أسفل القائمة وفقا لمؤشر مدركات الفساد.

التوصيات

هناك بعض التوصيات التي يمكن أن نقدمها في نهاية هذا البحث وهي كالآتي:

- الكشف عن الهدف الرئيسي للمحاصصة السياسية بين مكونات المجتمع العراقي وتفعيل مبدأ التوافقية الديمقراطية عملا وليس شكلا.
- تطبيق مبدأ فصل السلطات الثلاث التشريعي والتنفيذية والقضائية كما نص عليه الدستور العراقي، وحتى تقوم السلطة القضائية بواجباتها بفاعلية.
- تذويب الولاءات والانتماءات القبلية والطائفية والقومية في ولاء أوسع للمجتمع العراقي الموحد، بما يعزز الروح الوطنية وتثبيت الهوية العراقية.
- مد جسور الثقة بين القوى السياسية العراقية للتمكن من بناء دولة مدنية حديثة قائمة على أساس العدالة والمساواة لا المسابقة في الحصول على امتيازات قليلة على حساب الأطراف الأخرى مستغلين الظروف الراهنة.
- تشجيع دور الرقابة للسلطة التشريعية وتفعيل الهيئات الرقابية لتطبيق مبدأ المساءلة والنزاهة.
- سن تشريعات القوانين من قبل الكتل البرلمانية على أسس تصب في مصلحة المواطن بعيدا عن المساومات.
- تفعيل الدور الرقابي للنظام البرلماني ومعالجة ملفات المساءلة والعدالة.
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني وتفعيل مشاركة المواطن في المنظمات والنقابات والجمعيات في مواجهة السلطة وفي كل ما له تماس بحياتهم.
- سن سياسات إصلاح ترتكز على استراتيجية شاملة تربوية، اقتصادية، اجتماعية، إدارية، سياسية، ودبلوماسية للنهوض بالعراق موحدا وقويا.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع
LES REFERENCES

الموسوعات:

1- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، ج2، لبنان: دار الهدى، ب ت.

2- مجد الدين الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، تحقيق: أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، م1، مصر: دار الحديث للطبع والنشر والتوزيع، 2008.

الكتب:

1- بلال أمين زين الدين، **ظاهرة الفساد الإداري في الدول النامية والتشريع المقارن**، ط1، مصر: دار الفكر الجامعي،2009.

2- بوريس بيجو فيتش، **آراء في الفساد: الأسباب والنتائج، مركز المشروعات الدولية الخاصة**، واشنطن، 2004.

3- حمد الأمين البشرى، **الفساد والجريمة المنظمة**، السعودية: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2007.

4- حمد جمعة عبدو، **الفساد: أسبابه ظواهره آثاره والوقاية منه، دراسة عن الحالة الليبية ومؤشراتها من 2010-2018**، ليبيا: الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب، دار الكتب الوطنية، 2019.

5- سعد شهاب أحمد الشيخ، **الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على الأداء السياسي للنظام السياسي العراقي بعد عام 2005**، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2022.

6- طالب علي حيدر، وآخرون، **مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقات الدولية**، العراق: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2021.

7- عادل ثابت، **النظم السياسية: دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية وللنظام السياسي الإسلامي**، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2007.

8- عصام سليمان، **الفدرالية والمجتمعات التعددية في لبنان**، لبنان: دار العلم للملايين، 1991.

9- محمود الشناوي، **العراق التائف بين الطائفية والقومية**، ط1، دار هلا للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، 2012.

10- محمود عبد الفضيل، **مفهوم الفساد ومعايره، الحفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، ط1، لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2004.

11- محمود محمد معايرة، **الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة –دراسة مقارنة بالقانون الإداري–**، ط1، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوبع، 2011.

12- مهدي أنيس جرادات، **الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي**، الأردن: دار أسامة، 2010.

13- موسى اللوز، **التنمية الإدارية**، ط2، الأردن: دار وائل للنشر، 2002.

14- نعيم إبراهيم الظاهر، **إدارة الفساد: دراسة مقارنة بالإدارة النظيفة**، ط1، الأردن: دار الكندي للنشر، 2013.

المجلات العلمية:

1- بارة سمير، التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 13، جوان 2015.

2- بخوش صبيحة، نظام الكوتا كآلية لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر–الانتخابات التشريعية لسنة 2012 نموذجا–، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد: 53، العدد: 02، 2016.

3- بدرية صالح عبد الله، قانون الأحزاب السياسية في العراق،**المجلة السياسية والدولية**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، 2017.

4- بدرية صالح عبد لله، الإصلاح السياسي في العراق بعد عام 2018،**مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد: 23، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2021.

5- خلود عبد الكريم خلف، الزبونية ودورها في النظم السياسية المعاصرة: دراسة حالة العراق، **المجلة السياسية والدولية**، المجلد: 2019، العدد: 41-42، العراق، 2019.

6- رشا خالد شهيب، تحليل أثر مؤشر إدراك الفساد في العراق وانعكاسه على الموازنة العامة للمدة (2003-2017)، **مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية**، المجلد: 01، العدد: 02، العراق، 2020.

7- زكريا بله باسي، التكلفة الاجتماعية للفساد،**مجلة رؤى اقتصادية**، العدد: 03، ديسمبر 2012.

8- زيد عدنان محسن عليكي، وأمير مالك مياوخ، مقومات فاعلية النظام السياسي العراق بعد عام 2005،**مجلة قضايا سياسية**، 2017.

9- سامر مؤيد عبد اللطيف وخالد عليوي جياد العرداوي، الطائفية وأثرها في بنية المجتمع المدني: مقاربة لترسيخ حالة التعايش السلمي في العراق، **مجلة أهل البيت عليهم السلام**، العدد: 20، 2016.

10- سراب جبار خورشيد، الإخفاق السياسي في العراق وأثره على المجتمع، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، المجلد: 05، العدد: 01، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، 2021.

11- سعدي ابراهيم حسين، المحاصصة السياسية ووحدة الخطاب العراقي الخارجي بعد 2003،**مجلة أبحاث العلوم السياسية**، المجلد: 2019، العدد: 39-40، 2019.

12- سعدي ابراهيم، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، **مجلة دولية في الدراسات الإقليمية**، المجلد: 2، العدد: 01، تركيا، ماي 2018.

13- عباس فاضل محمود، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق، **مجلة الأستاذ**، العدد: 203، 2012.

14- عبلة سقني، ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري: دراسة في الأسباب وآليات المكافحة،**المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، المجلد: 07، العدد: 01، جوان 2018.

15- عثماني تهامي، أم الغيث فاطمة الزهراء، نظام المحاصصة وإثره على مشاركة المرأة في الجزائر، **مجلة الحوار الفكري**، المجلد: 13، العدد: 15، 2018.

16- فيروز زرارقة، نحو رؤية استراتيجية للحد من الفساد في المجتمع الجزائري،**مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، المجلد: 04، العدد: 05، 2014.

17- الكوثر عبد الباري حسين، أثر الرأي العام في السلوك السياسي العراقي عام 2003،**مجلة قضايا سياسية**، المجلد: 57، 2019.

18- لحين فريد، الفساد الاقتصادي أسبابه تداعياته وآليات مكافحته، **المجلة الاقتصادية**، العدد: 22، ديسمبر 2014.

19- محبوبة الأفريد، عبد الكريم باسماعيل، تأثير المحاصصة الطائفية على بناء النظام الديمقراطي –حالة العراق 2003-،**مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد: 12، العدد: 01، أفريل 2021.

20- محمد حازم حامد، الطائفية في النظام السياسي العراقي ودورها في إعاقة التعايش السلمي، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد: 09، العدد: 34، 2020.

21- محمد رشيد صبار، وأمجد زين العابدين طعمة، الدعاية الطائفية: دراسة تحليلية في واقع ومستقبل الظاهرة (العراق أنموذجا)، **مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية**، الملحق: 01، المجلد: 47، العدد: 02، جامعة بغداد، 2020.

22- مي فريد، الفساد: رؤية نظرية، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، السنة: 37، العدد: 143، القاهرة، مصر، جانفي 2001.

23- ميلود بورحلة وسليمة لفضل، دراسة تحليلية لتأثير الفساد والنوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في الجزائر، **مجلة جديد الاقتصاد**، العدد: 12، 2017.

24- نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون الأحزاب السياسية، **مجلة العلوم السياسية**، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، المجلد: 22، العدد: 43، 2011.

25- نغم محمد صالح، الفيدرالية في الدستور العراقي لعام 2005: الواقع والطموح، **مجلة دراسات دولية**، العدد: 41، جامعة بغداد، 2009.

26- هاوي مشعان ربيع، أزمة العنف الطائفي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي (2003)، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، المجلد: 03، السنة: 3، العدد: 09، جامعة الأنبار.

27- هيثم كريم صيوان، فساد الطبقة السياسية في العراق: دراسة اقتصادية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد: 389، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011.

28- وارث محمد، الفساد وأثره على الفقر، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد: 08، ورقلة، الجزائر، جانفي 2013.

29- ياسين محمد حمد العيثاوي، الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق –الشرق الأوسط أنموذجا–، **مجلة دراسات دولية**، العدد: 60، جامعة بغداد، 2015.

ملتقيات ومنشورات مختلفة

1- أحمد أبو دية، **الفساد أسبابه وطرق مكافحته**، ط1، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة–أمان، بدعم من القنصلية البريطانية العامة–القدس، 2004.

2- أحمد قاسم مفتن، **التحديات الاجتماعية للواقع المعاش في العراق: رؤى سياساتية**، مؤسسة فريدريش إبريت، عمان، الأردن، 2020.

3- أيمن أحمد محمد، **الفساد والمسائلة في العراق**، ورقة سياسات، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، 2013.

4- باسم الزبيدي، **الفساد السياسي: إعادة النظر في المفهوم**، سلسلة دراسات وأبحاث، معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، جامعة بيرزيت، 2021.

5- توبي دودج وريناد منصور، الفساد **تحت المظلة السياسية وعوائق الإصلاح في العراق**، ورقة بحثية برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا، يونيو 2021.

6- جاسم محمد الذهبي، **الفساد الإداري في العراق تكلفته الاقتصادية والاجتماعية**.

7- جميل هلال، **لبنان والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية عوامل الاستقطاب**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، لبنان، 2009.

8- الدستور العراقي الدائم (2005)

9- زهير عطوف، **التجربة الحزبية في العراق بعد 2003 الواقع والتحديات**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، يناير 2018.

10- عبد الكريم بلعرابي وعبد السلام مخلوفي، **دور الشفافية والمساءلة في كبح الفساد وتحقي الحكم الراشد**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، بومرداس، الجزائر، 05/04 ديسمبر 2006.

11- علي وتوت، ظاهرة **الفساد في العراق: دراسة تحليلية في سوسيولوجيا ظاهرة الفساد وآليات تقليصها**.

12- عماد مؤيد جاسم، **التوزيع الاسترضائي للسلطات وأثره في الاستقرار السياسي في العراق**، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لكلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالي، 2010.

13- فاديا كيوان، مأزق تطبيق **نظام الكوتا لضمان مشاركة النساء في الحياة السياسية في لبنان والحلول البديلة أو المكملة**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيروت، 2017.

14- مجدي حلمي، **الفساد: أنواعه وأسبابه وآليات مكافحته**، منشورات منظمة صحفيات بلا قيود، صنعاء، اليمن، 2008.

15- مفتاح صالح ومعارفي فريدة، **الفساد الإداري والمالي: أسبابه ومظاهره ومؤشرات قياسه**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012، ص06.

16- منشورات برنامج الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، **النتائج الرئيسية السبع من استبيان حوكمة الشباب**، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

17- منظمة الائتلاف من أجل النزاهة والمساومة -أمان-، **الفساد السياسي في العالم العربي: حالة دراسية**، فلسطين، جوان 2014.

18- منظمة الشفافية الدولية، **مؤشر مدركات الفساد، 2017**، الأسئلة المتكررة.

الرسائل الجامعية:

1- بوراس بودالية، آليات **حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي**، (أطروحة دكتوراه في مالية وإدارة الأعمال، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير)، 2022/2021.

2- عبود كاظم الفتلي، الفساد **الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة**، (رسالة ماجستير، جامعة كربلاء: كلية الإدارة والاقتصاد)،العراق، 2009/2008.

3- محمد حسن سعيد، **وسائل القانون الدولي لمكافحة جرائم الفساد**، (رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط: كلية الحقوق)، 2019/2018.

4- هاني محمود عبد موسى، **أزمة الدولة في العالم العربي: دراسة مقارنة لحالتي العراق والسودان**، (أطروحة دكتوراه في اختصاص العلوم السياسية، جامعة تونس المنار: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2018/2017.

5- يوسف بن يزة، **الدولة والدائفة في عصر العولمة: دراسة في بنية الدولة العربية الحديثة (لبنان نموذجا)**، (أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2013/2012.

المقالات الالكترونية:

1- أحمد جويد، **المحاصصة سياسية وليست طائفية**، شبكة النبأ المعلوماتية، على الموقع: https://annabaa.org/nbanews/65/009.htm، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2022/05/27.

2- لطف الله بن ملا عبد العظيم خوجه، **الشيعة وسلاح الطائفة**، صيد الفوائد، عى موقع: http://www.saaid.net/Doat/khojah/129.htm، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2022/06/01.

3- مجلس الأمة، **دراسات وبحوث-الكوتا**، على موقع: http://www.kna.kw/clt-html5/run.asp?id=1213، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2022/05/26.

4- محمد شمس الدين، **المحاصصة VS تكنوقراط**،على الموقع: https://al-ain.com/article/quotas-vs-technocrats، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2022/05/26.

5- مهران موشيخ، **مفهوم المحاصصة في القاموس السياسي العراقي المعاصر**، الحوار المتمدن، العدد 1934، 02 جوان 2007، على الموقع: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98423. تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2022/06/01.

الفهـــرس

الفهـــرس

عنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
ملخص الدراسة	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية المحاصصة السياسية	03
المطلب الأول: مفهوم نظام المحاصصة	03
المطلب الثاني: مفهوم المحاصصة السياسية	06
المبحث الثاني: ماهية الفساد	07
المطلب الأول: مفهوم الفساد	07
المطلب الثاني: أنواع الفساد	09
المطلب الثالث: أسباب الفساد	12
المبحث الثالث: طبيعة علاقة نظام المحاصصة بالفساد	15
المطلب الأول: عوامل الفساد في نظام المحاصصة	15
المطلب الثاني: المحاصصة الطائفية كعامل فساد	17
الفصل الثاني: أثر المحاصصة السياسية على انتشار الفساد في العراق	
تمهيد	25
المبحث الأول: طبيعة النظام العراقي	26
المطلب الأول: طبيعة المجتمع العراقي	26
المطلب الثاني: طبيعة نظام الحكم العراقي	28
المطلب الثالث: التعددية الحزبية في العراق	29
المبحث الثاني: واقع الفساد في العراق	31
المطلب الأول: أسباب الفساد في العراق	31

المطلب الثاني: تأثيرات الفساد في العراق	33
المطلب الثالث: مؤشر مدركات الفساد في العراق	35
المبحث الثالث: دور المخاصصة السياسية في انتشار الفساد في العراق	39
المطلب الأول: المحاصصة السياسية في العراق	39
المطلب الثاني: المحاصصة السياسية كعامل انتشار الفساد في العراق	46
الخاتمة	58
التوصيات	60
قائمة المصادر والمراجع	61
الفهرس	69